د. أسعد السحمراني

صراع الأمم

بين العولمة والديمقراطية

دار النفائس

صراع الأمم

بين العولمة والديمقراطية

بسم الله الرحمن الرحيم

صراع الأمم

بين العولمة والديمقراطية

تأليف

الدكتور اسعد السحمراني

دار النفائس

جَمِيعُ الحقُوقِ محفُوظَة

دار النفائس

للطباعة والنشر والتوزيع

شارع فردان ـ بناية الصباح

وصفي الدين ـ ص. ب 14/5152

فاكس : 00 961 1 ـ 861367

هاتف : 803152 ـ 810194 بيروت

DAR AN-NAFAÉS

Printing-Publishing-Distribution

Verdun str. Saffi Aldeen Bldg.

P.o.Box 14/5152

Fax: 00 961 1 - 861367

Tel. 803152 - 810194. Beirut

E-mail: nafaes@intracom.net.lb

الطبعة الاولى: 1420هـ ـ 2000م

الإهداء

إلى الذين قرَّروا دفع ضريبة الدم لأنهم
يقَدِّرون شرف الحياة، أهدي عملي هذا.

المقدمة

استفحل خطر المشروعات الاستعمارية التي خَلُصت قيادتها هذه الأيام إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وأدواتها وملحقاتها الذين يأتي في رأس قائمتهم العدو الإسرائيلي، وترافق مع ذلك تضليلٌ تمارسه أمريكا حيث تخلط المفاهيم، وتلبس الحق بالباطل مسخِّرة لهذا الغرض وسائل إعلامية عديدة ومنتشرة، ومما تطرحه، ستاراً لتطلعاتها وأطماعها، شعار «العَوْلَمة»، ودائرته الصغيرة في المنطقة العربية «الشرق أوسطية»، كي يكون العدو الإسرائيلي حاضراً في هذا المشروع، لا بل كي يكون له الدور الأساسي إنفاذاً للخطط الصهيو ـ أمريكية.

العولمة كلمة لا تخلو منها مجلة في عدد من أعدادها، ولا كتاب من كتب علم السياسة صدر مؤخراً، ولا تغيب في مناقشات مؤتمر أو ندوة، سواء أكانت تدور حول السياسة، أو الاقتصاد، أو الاجتماع، أو التربية، أو الإعلام، أو الأسرة، أو المرأة، أو الفن، أو المأكولات، وغير ذلك كثير.

هذا الأمر دفع بكثيرين من غير المتابعين، والمطَّلعين إلى التسليم إلى هذه العولمة، وباتت دعوتهم محصورة في دراسة أي الأساليب أفضل من أجل اللحاق، أو الانخراط في عداد

ركاب قطار العولمة الذي لا بد من ركوبه. ولعل ما أسهم في ذلك حالة التخبط والصراعات التي تعيشها دول وشعوب كثيرة، هذا مع بروز القوة الأمريكية، وما تملكه من إمكانات أوهمتها، كما أوهمت هذا القبيل الذي نتحدث عنه، بأن الولايات المتحدة الأمريكية سيدة العالم، وما على الجميع إلا أن يتكيَّفوا مع هذا «النظام العالمي الجديد» اقتصادا، ولغة وعلوماً، وعاداتٍ... إلخ.

إنها أكذوبة كبرى، وأضغاث أحلام تسببها حالات الضعف والانكفاء والتردي التي تعيشها أمم كثيرة منها واقعنا العربي، وتسبِّبها كذلك حالة طاووسية تتصرَّف على أساسها أمريكا، مع العلم أن العولمة لا تزال كلمة يشوبها اللِّبس والغموض، فلا تعريف متفق عليه، ولا مشروع محدد لها، ولا فلسفة أو خلفية فكرية تبررها في ظل الذرائعية الأمريكية التي لا مكان فيها للقيم، ولا للفضائل.

العولمة تفرض تحديات على أمتنا عديدة ومتنوعة، ولكن التحديات الثقافية هي الأخطر لأنها تستهدف الهوية والشخصية؛ أي تستهدف الوجود والخصائص. ومواجهة هذه المؤامرة بكل أبعادها يحتاج لحشد الطاقات عربياً وداخل كل قطر على مختلف المستويات، وهذا الحشد الشامل لن يكون في ظل الظلم، أو انفراد بعض الأفراد بالسلطة مع عدم الاحتكام للدساتير والقوانين، ولا صناعة التكامل بين المؤسسات والطاقات رسمياً وشعبياً، كل هذا يكون في ظل مُناخاتِ ديمقراطية سليمة في الوجهين السياسي والاجتماعي، وفي إطاري النظرية والتطبيق. من هنا كان الربط بين

الموضوعين: العولمة وتحدياتها، والديمقراطية وحالها في عالمنا العربي المعاصر.

والموضوعان مدينان، في خروجهما إلى القارئ العربي الكريم، لمؤسستين كريمتين. فالأول؛ أي موضوع العولمة، كان في إطار أعمال المؤتمر الحادي عشر للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في القاهرة، المنعقد في ربيع الأول ١٤٢٠هـ الموافق فيه (٢٢ ـ ٢٥)/ ٦/ ١٩٩٩، والموضوع الثاني كان في إطار المؤتمر العالمي حول الإسلام والديمقراطية في أسطمبول في (٢٧ ـ ٢٩)/ ١١/ ١٩٩٨، والمنعقد بدعوة من وقف دراسات العلوم الإسلامية.

وكذلك يدين الموضوعان وكاتب هذه السطور، بالفضل لعدد من الأعزاء من أهل المعرفة ممن لم يبخلوا بأفكارهم ومقترحاتهم التي شكّلت أساساً متيناً لهذا البحث، وأخص منهم الأخ كمال شاتيلا وإخواني في المؤتمر الشعبي اللبناني، والحاج توفيق حوري، رئيس وقف المركز الإسلامي للتربية، والأستاذ الدكتور القاضي فوزي أدهم، والناشر الأستاذ أحمد راتب عرموش، شكراً لهم جميعاً ولمن لم أذكره وكان له سهم في أفكار هذا الكتاب.

أقدّم أفكاراً ومقترحاتٍ في هذا الكتاب، ولا أزعم أنها الدواء الناجع، لكن قد يكون فيها بعض الصواب في إطار تحديد خطوات وسبل المواجهة، ولسواي من الغيورين أن يقترح، وكلنا نتكامل في صف كأنه البنيان المرصوص، لأن المعركة شرسة، والعدو لا قيم له، ولا حدود لأطماعه، ولا

يفيدنا إلا أن ندقَّ النفير مرددين مع الصحابي خالد بن الوليد رضي الله تعالى عنه: «فلا نامت أعين الجبناء».

في النفس الكثير، أترك لصفحات الكتاب البوح ببعض ما فيها، وأرجو أن يقبل الله عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يكون في عداد كلمات الحق والعدل في وجه الجائرين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

١٩٩٩/٩/٨

أسعد السحمراني

الفصل الأول

العولمة وتحدياتها على الهوية الثقافية

العولمة وتحدياتها على الهوية الثقافية

١ ـ تمهيد:

تجتاح العالم بأسره، في هذه الأيام، موجات دعائية تتمركز كلها حول شعار العولمة، بحيث بات معظم المتحدِّثين، أو السائلين في الملتقيات والمنتديات واقعين تحت سيطرة هذا الشعار الغامض.

فإذا كان الحديث عن الشأن السياسي أو الاقتصادي أو العسكري أو العلاقات الدولية أو عن التربية والإعلام والفن، وغير ذلك نسمع ونقرأ عن ربط لهذه الشؤون كلها بالعولمة ربطاً عشوائياً، وهذا الربط العشوائي يحكمه أحد ثلاثة مواقف:

١ ـ موقف متخاذل يفترض صاحبه أن أمريكا هي المهيمنة، وأن العَوْلَمَة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، باتت هي الصيغة التي تحكم العالم والعلاقات الدولية، وما على كل شعب أو أمة إلا أن يبحثوا عن مكان لهم في إحدى عربات قافلة العولمة حتى لا يخرجوا من المعادلة، وهذا موقف ذيلي يصدر عن عمالة أو ضعف، وكلاهما خطر.

٢ ـ موقف منفعل يكيل الشتائم، ويرفض كل ما حوله تحت شعار الأصالة والمحافظة على الهوية دون أن يميِّز بين

الحفاظ على الشخصية والهوية، مع الانفتاح على الأمم الذي كان، ولا يزال، ضرورة أملاها الإسلام كما يمليها واقع حركة الأمة في مسيرة التاريخ، وبين الجحود والتزمت بدعوى المحافظة، وهذا موقف يعبر عن عدم ثقة بالنفس، وفوق ذلك فإنه لا يقوى على رد هذه الغارات من الغزو الثقافي والتحديات التي تتعرَّض لها الأمة.

٣ ـ موقف فاعل يلتزم ثوابت الشخصية والهوية، وينفتح على العالم بأسره، بكل ثقة بالذات الحضارية، متفاعلاً مع حضارات الأمم، يأخذ منها ويعطيها من موقع الندِّية، هذا الموقف هو الأكثر جدوى وواقعية وموضوعية.

لكن مع هذه المواقف يطالعك الإعلام وعناوين المؤتمرات والكتب بالقرن الحادي والعشرين وكأن عقرب الساعة، لحظة تجاوزه منتصف ليل اليوم الأخير من العام الألفين للميلاد، سيكون أشبه بخاتم سحري تتبدل معه الوقائع والأحداث والتحديات، مع أن مجريات الأمور الحضارية وحركة الأمم في التاريخ لا تعرف القفزات الفجائية، أو الحركات غير المحسوبة، وإنما الأحداث تنتج دوماً من خلال معطيات وظروف، وتتأثر بالخصائص الحضارية، والقاعدة فيها ارتباط ورباط متين بين التاريخ والحركة الحضارية.

إن من يدقُّون طبول العولمة يبدو أنهم لم يقرؤوا التاريخ الذي يشكل ذاكرة الشعوب ومصدر العبر والدروس، ولم يعوا أن التقدُّم الحضاري والثقافي نتاجٌ لتراكم معرفي تلتقي في حاضره عِبَر الماضي وتراثه مع التطلعات المستقبلية.

إن العولمة ـ الأمركة التي تسوِّق للاستهلاك، الذي يروِّج الكاوبوي والهمبرغر وإعلام C.N.N وما تنتجه هوليود، لها محدداتها التي لا تناسب هويتنا العربية ـ الإسلامية، وفي الوقت عينه لا تناسب هوياتٍ لمناطق كثيرة في العالم، يضاف إلى ذلك أن الشعوب لم تعرض وطنيتها ودولها وحضاراتها في سوق أو مزاد مباح للولايات المتحدة الأمريكية أو سواها، كما أن محاولة نسخ الهوية ليست المحاولة الأولى في التاريخ، أو أن الأمريكي أسعد حظاً من سابقيه.

٢ ـ بين العالمية والعَوْلَمَة:

إن معركة التضليل بشأن المفاهيم والمصطلحات من الأساليب التي يعتمدها أصحاب الأهواء، أفراداً كانوا أم دولاً، سعياً لتمرير مخططاتهم في غفلة من الضحايا، وأمريكا التي بدأت تتحضر للانفراد بالقرار العالمي تحت شعار العولمة مرة، أو تحت ستار النظام العالمي الجديد تارة أخرى، وهكذا دواليك تمارس هذا التضليل كي تسلِّم لها الشعوب القياد.

ومَنْ يتحدثون عن العولمة ويخلطون بينها وبين العالمية، عن قصد أم عن غير قصد، يضللون الرأي العام خاصة عندما يدَّعون أن وسائل الاتصال المتقدمة اختصرت المسافات، وبات التعبير المستخدم هو: «أن العالم قرية صغيرة»، وهذا التعبير سلاح ذو حدين:

١ ـ إذا كان المقصود به أن التواصل بين الشعوب، ونقل المعلومات والمعارف بات متيسراً وسهلاً فبهذا المعنى لا اعتراض.

٢ ـ أما إذا كان المقصود أن الإعلام ووسائل الاتصال المتقدمة سيدفعان إلى إلغاء الآخر، وتوحيد القيم وفق النظرة الليبرالية الغربية العلمانية التي تتزعم التسويق لها أمريكا في محاولة للإمساك والاستفراد بالقرار العالمي، فإن هذه أطروحة تحتاج لنقاش، ومن غير الصحيح التسليم بها، فلا الواقع القائم ولا تجارب وعِبَر التاريخ تؤيدها.

العالمية بمعنى انفتاح الأمم على بعضها في إطار التواصل الحضاري، وتبادل المعارف والاكتشافات، وصياغة علاقات تقوم على أساس من الاحترام والحرية والتعددية، كل هذه أمور مقبولة، وقد أرشد إليها النص القرآني في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾﴾[1].

وقد كان موفقاً ذلك التعريف الذي أعطاه الشيخ محمد مهدي شمس الدين للعالمية، حيث قال: «هي تعبير عن مجال قد يكون بعيداً عن السياسة والاقتصاد، بل هي تعبير عن التنوع الثقافي. فالعالمية تعني الاعتراف بالتبادل، الاعتراف بالأدوار، بحيث يكون العالم منفتحاً على بعضه مع الاحتفاظ بتنوعاته، ولقد كانت هذه هي السمة البارزة في الحضارة والثقافة والإيمان الإسلامي بشكل خاص: الاعتراف بالآخرين، احترام خصوصيات الآخرين، وهو الأمر الذي أنتج حالة الحوار بين الثقافات والحضارات والدول والشعوب والمصالح والأديان وما إلى ذلك. إذن العالمية لا تعني الهيمنة الاقتصادية، كما لا

---

(١) سورة الحجرات: الآية ١٣.

تعني، في الوقت نفسه أيضاً، الهيمنة الثقافية، إنما تعني التنوع وانفتاح الثقافة الخاصة على الثقافات الأخرى»[1].

هذه العالمية دعا إليها الإسلام وحضَّ عليها، والناس شعوبٌ وقبائل، وتتنوع ألسنتهم ومفاهيمهم وأممهم، والإسلام دعوة للعالمين، ورسول الله ﷺ أبلغه ربه سبحانه: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٠٧﴾[2]. لكن المطروح حالياً هو العولمة (Globalisation)، وهي سعي لهيمنة ثقافية واقتصادية، هي سعي من أجل إلغاء الآخر لا إقرار بقبوله، ولا إقرار بوجوده وبخصائصه، وهذا النمط الاستعماري المتستر بالعولمة ليس جديداً؛ إنَّما الاستعمار الأوروبي الغربي في مراحل التاريخ كافة كان ديدنه إلغاء الآخر، وفرض أنماط عقدية وحضارية عليه في مختلف جوانب وميادين الحياة.

وإذا تجاوزنا الماضي لنتحدث عن الحالات المعاصرة فإننا نتعرف على منهج العولمة من إجراءات فرنسا لفَرْنَسَة الجزائر وتنصيرها يوم كانت تستعمرها، إلى فرض السوفيات النظام الماركسي على ألمانيا الشرقية عندما أخضعوها لنفوذهم بعد هزيمتها في الحرب العالمية، وغير ذلك كثير.

والولايات المتحدة الأمريكية تحاول جاهدة أن تحقق عولمة تملي من خلالها على الأمم والشعوب ما عندها، وما

---

(١) شمس الدين، الإمام محمد مهدي، **موقف الإسلام من العولمة في المجال الثقافي والسياسي**، بحث في أعمال المؤتمر العاشر للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة من ٢ ـ ٥ تموز/يوليو ١٩٩٨، ص٤.

(٢) سورة إبراهيم: الآية ١٠٧.

يحقق لها مصالحها وأطماعها، أي إنها تعمل لأَمْرَكَة الكثير من وجوه الحياة إن استطاعت إلى ذلك سبيلاً، مما يدفعنا إلى القول: العالمية ضرورة إنسانية من أجل التبادل والتواصل الحضاري، ومن أجل التراكم والتطور المعرفي والعلمي، وهي التي تحقق التلاقح الفكري الذي يولِّد الحركة الفكرية الثقافية، ويعزز دورتها بشكل سليم.

أما العولمة فهي ليست أكثر من مشروع استعماري أمريكي يتخفَّى وراء شعارات متنوعة كي يخفي على الناس حقيقة عدوانيته.

تأسيساً على ما تقدم، لا بد من الإقرار للدكتور محمد عابد الجابري بسلامة تحليله الذي ميَّز فيه بين أهمية العالمية ومخاطر العولمة. يقول الجابري: «إن العولمة (Globalisation) إرادة للهيمنة، وبالتالي قمع وإقصاء للخصوصي. أما العالمية (Universalité, Universalisme)، فهي طموح إلى الارتفاع بالخصوصية إلى مستوى عالمي: العولمة احتواء للعالم، والعالمية تتفتَّح على ما هو عالمي وكوني.

نشدان العالمية في المجال الثقافي، كما في غيره من المجالات، طموح مشروع، ورغبة في الأخذ والعطاء، في التعارف والحوار والتلاقح. إنها طريق الأنا للتعامل مع الآخر بوصفه أنا ثانية طريقها إلى جعل الإيثار يحل محل الأثرة. أما العولمة فهي طموح، بل إرادة اختراق الآخر وسلبه خصوصيته، وبالتالي نفيه من العالم. العالمية إغناء للهوية الثقافية، أما العولمة فهي اختراق لها وتمييع. والاختراق الثقافي الذي تمارسه العولمة يريد إلغاء الصراع الأيديولوجي

والحلول محله. . . الصراع الأيديولوجي صراع حول تأويل الحاضر وتفسير الماضي والتشريع للمستقبل، أما الاختراق الثقافي فيستهدف الأداة التي يتمُّ بها ذلك التأويل والتفسير والتشريع: يستهدف العقل والنفس ووسيلتهما في التعامل مع العالم: الإدراك.

. . . كان الصراع الأيديولوجي، وما يزال، يستهدف تشكيل الوعي، تزييفه أو تصحيحه. . . إلخ. أما الاختراق الثقافي فهو يستهدف، أول ما يستهدف، السيطرة على الإدراك، اختطافه وتوجيهه، وبالتالي سلب الوعي، والهيمنة على الهوية الثقافية الفردية والجماعية»[1].

فالعولمة في جوهرها إلغاء للتعددية، وعدم اعتراف بالآخر، الآخر الثقافي والاقتصادي والإعلامي والاجتماعي. . . إلخ، وهذا الإلغاء، من وجهة نظر صنّاع مشروع العولمة، سيكون إن استطاعوا لصالح الأمركة. فالعولمة هي تعميم للنمط الغربي الليبرالي الرأسمالي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك تكون العولمة المطروحة مشروعاً استعمارياً، لكن طرحه يتم بشكل يخفي حقيقة المضمون، كما حصل في أوائل هذا القرن عندما استعمرت دول الحلف الأمة العربية وقسموها مناطق نفوذ بناء على اتفاقية سايكس بيكو، وغلفوا الحقيقة الاستعمارية بستارة اسمها الانتداب.

---

(١) الجابري، د. محمد عابد، **العرب والعولمة: العولمة والهوية الثقافية**، تقييم نقدي لممارسات العولمة في المجال الثقافي، في: العرب والعولمة، مجموعة مؤلفين، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، سنة ١٩٩٨، ص٣٠١.

كذلك الأمر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى، هذه الأيام، للهيمنة على مقدرات الشعوب العربية والإسلامية منها خصوصاً تحت ستار العولمة.

وإذا أردنا ربط المشروع ـ المؤامرة بعنوان البحث، أي بالتحديات والمخاطر على الهوية الثقافية، فإننا نصل إلى القول إن: «العولمة تبشر هنا بعالم واحد تسوده ثقافة واحدة تحمل مفاهيم وقيماً واحدة من شأنها القضاء على مشكلة التمايزات الثقافية والحضارية بين الأمم المختلفة... فالقول بسيادة ثقافة واحدة من خلال ثورة الاتصالات لن يعني شيئاً سوى سيادة وهيمنة الثقافة والقيم الأمريكية على العالم كله... والخطر هنا شديد الوضوح، فالدعاوى السابقة ستقضي على أبرز ما يميِّز كل أمة من غيرها، وهو التمايزات أو الخصوصيات الثقافية لها... كما إن القول بعولمة ثقافية يهدد بصورة أكبر دول العالم الإسلامي الذي تسوده ثقافة وقيم تختلف تماماً عن تلك التي تسود في الولايات المتحدة، التي تعكس، في أغلبها، قيمَ الانحلال الديني والأسري، وتروِّج لقيم المصلحة الذاتية قبل كل شيء»[1].

إن أمريكا والغرب، ومعهم جوقات كثيرة، يبشرون بعولمة تتضمن مشروع إلغاء كل ما هو غير غربي ـ أمريكي، وحجتهم أن ما يساعد على ذلك التطور في وسائل الاتصال والتواصل، وتراهم يبالغون في تداول مقولة: «إن العالم بات

---

(١) إبراهيم، وليد، **المسلمون في مواجهة العولمة**، في: **العولمة**، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ندوة، ليبيا، سنة ١٩٩٨، ص١٠٩، ١١٠.

قرية صغيرة»، ونسي هؤلاء أن خصائص الأمم وقسماتها الحضارية لا تتم على شكل حالات قفز في المجهول، إنما تسير الأمور سيراً طبيعياً في النمو والتطور ككل الكائنات، وأن التمايز والتغاير بين الأمم والحضارات أمر متأصل لا يلغيه التلاقح الفكري، والانفتاح الثقافي.

إن هذا التهويل بأن العولمة/ الأمركة واقعة لا محالة، وما على الدول والشعوب إلا أن تسارع إلى اللحاق بقطارها قبل أن يفوت الأوان، إنما هو وهم وخيالات. فالمعلوم والشائع، فيما يُنشر ويوزع من قبل دعاة العولمة، أنهم «يحاولون، بما يختارون من عبارات وصور، الإيحاء بأن الأمر يتعلق بحدث شبيه بالأحداث الطبيعية التي لا قدرة لنا على ردها والوقوف بوجهها، أي أنها نتيجة حتمية لتطور تكنولوجي واقتصادي ليس بوسعنا إلا الإذعان له.

والواقع أن هذا ليس إلا ثرثرة. فالتشابكات الاقتصادية ذات الطابع العالمي ليست حدثاً طبيعياً بأي حال من الأحوال، إنما هي نتيجة حتمية خلقتها سياسة معينة بوعي وإرادة. فالحكومات والبرلمانات هي التي وقَّعت الاتفاقيات، وسنَّت القوانين التي ألغت الحدود والحواجز، التي كانت تحدُّ من تنقُّل رؤوس الأموال والسلع من دولة إلى دولة أخرى»[1].

إن ما أعطى جرعة من المقويات (الفيتامينات) للعولمة/

---

(١) بيترمان، هانس، وشومان، هارالد، **فخ العولمة**، ترجمة، د. عدنان عباس علي، مراجعة وتقديم أ.د. رمزي زكي، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٣٨، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، ص٣٣.

الأمركة ذلك الاتجاه الغربي، في أوروبا خاصة، إلى فتح الحدود لحاجة أملتها ظروف اقتصادية وغير اقتصادية، ولكن ذلك لم يكن للتعميم، فالكل يراقب ويرى الصراع الأوروبي الأمريكي، ومن ذلك حرب الموز في العام ١٩٩٨ التي أوقعت خسائر أثارت الولايات المتحدة الأمريكية، وغير ذلك من أشكال الصراع في السوق كثير ومتنوع.

والجرعة الثانية من المقويات كان عندما انهارت دكتاتورية الحزب الواحد في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق خصوصاً ونظامه الشمولي (توتاليتاري)، عندها ظنَّ دعاة العولمة ـ الأمركة القائمة على أساس الليبرالية الغربية، أن فرصتهم قد حانت، وأن الولايات المتحدة الأمريكية بات بمقدورها أن تصنع دكتاتورية السوق من خلال الشركات العابرة للقارات، وهي الأقدر في الإمساك بها لتفرض تسلطها على العالم أجمع، وبذلك تحقق تطلعها إلى الأحادية القطبية عالمياً، وتصبح عندها ـ حسب أحلامها ـ سيدة العالم، لكن ذلك تبسيط وتسطيح للأمور غير مبرر، ولا صدقية له، فالموانع والروادع كثيرة، والأمم لن تسلم مقاليدها للأمريكي بهذه السهولة، كما أنه عاجز عن تحقيق ذلك حتى لو أتته فرص في بعض مناطق العالم بسبب ما يعانيه، كما سنبيِّن من خلال هذا البحث.

٣ ـ العولمة مشروع أمركة:

بعد سقوط الاتحاد السوفياتي السابق، وتوقف الحرب الباردة بين الحلفين: «الأطلسي الأمريكي، ووارسو

السوفياتي»، والتي استمرت أربعة عقود من الزمن، زالت الثنائية العالمية، وكان قد سبق ذلك تراجع في واقع معسكر الحياد الإيجابي وعدم الانحياز بعد وفاة رموزه ومؤسسيه جمال عبد الناصر وجواهر لآل نهرو وجوزف بروز تيتو. هذه الظروف الدولية، مع امتلاك الولايات المتحدة لمناطق نفوذ في العالم أو الإمساك بقرارها، كحالة دولة العدو الإسرائيلي، أو كحالة تركيا الخاضعة للقرار الأطلسي، أو بريطانيا التي تخضع بالكامل للإدارة الأمريكية، زد على ذلك الشركات، ووسائل الإعلام المهيمن على التوجيه فيها، كل ذلك حفز الولايات المتحدة على طرح ما أسمته «**النظام العالمي الجديد**» ومن ثمَّ «**العولمة**». ولعل تردي الأوضاع العربية وتراجع التضامن، وتردي الأوضاع في مواقع كثيرة في العالم كان كذلك الدافع للولايات المتحدة الأمريكية كي تطرح مشروعها، ذلك المشروع «الذي يصل إلى درجة التعصب للنموذج الغربي، وتعميمه، وفرض سيطرته وهيمنته، مع السعي إلى اختراق خصوصيات الغير، وطمس القسمات التي تتشكل منها شخصيات الأمم والشعوب الأخرى، وخاصة المستضعَفَة منها، وهو ـ أي النموذج الغربي المدعوم بالتفوق المادي والثقافي ـ يسخِّر من أجل هذا كل إنجازاته العلمية والتقنية، وقدراته الاقتصادية، وإمكاناته الإعلامية، بل وقوته العسكرية إذا اقتضى الأمر، ليفرض تصوراته الخاصة عن السلام والأمن والحرية وحقوق الإنسان، وغير ذلك من المفاهيم التي عند كل أمة»[1].

---

(١) باشا، د. أحمد فؤاد، **التقدم العلمي في ظل العولمة والنموذج الإسلامي** =

إن العولمة، أو الكوكبة، من المنظور الأمريكي هي الغربية أو الأمريكية، وهي تعمل لتحقيق السيادة التامة لمفاهيمها وقيمها المادية التي تعتمد لغة الكم والمقدار، ولا تقيم وزناً للكيف ولا للإنسان، كما إنها تسوِّق مقولات تقوم على منطق الاستهانة بحضارات الآخرين، وفي مقدمة من يقللون من شأنهم، ويناصبونهم العداء الإسلام، وليس أدل على ذلك من مقولات تناقلها مؤخراً نفر من الكتَّاب الاستراتيجيين الأمريكان، وهذه المقولات جاءت تبيِّن نظرتهم الحقيقية إلى الآخر خصوصاً إلى الإسلام والمسلمين؛ يقول صامويل هنتنجتون: «المشكلة المهمة بالنسبة للغرب ليست الأصولية الإسلامية بل الإسلام، فهو حضارة مختلفة، شعبها مقتنع بتفوق ثقافته وهاجسه ضآلة قوته»؟[1].

ولأن العرب والولايات المتحدة أدركوا أهمية القوة الاقتصادية في تحقيق توسيع دائرة الوعي الديني والإنماء الثقافي، ولأنهم أدركوا أن النفط يشكل مقوماً أساسياً على هذا الصعيد، ومع ذلك الثروة البشرية من خلال النمو السكاني المطرد؛ لكل ذلك، قلقوا من عوامل القوة هذه وبدؤوا يسعون لإضعافها.

يصرح صامويل هنتنجتون بهذا قائلاً: «الحكومات السعودية والليبية وغيرها استخدمت ثرواتها النفطية لاستثارة

= **وتفاعل الحضارات**، في أعمال المؤتمر العاشر للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ٢ ـ ٥/ ٧/ ١٩٩٨، ص٢.

(١) هنتنجتون، صامويل، **صدام الحضارات**، ترجمة طلعت الشايب، تقديم د. صلاح قنصوة، القاهرة، دار سطور، سنة ١٩٩٧، ص٣٥٢.

وتمويل عملية الإحياء الإسلامي، والثروة الإسلامية أدت بالمسلمين إلى أن يتحولوا بسرعة عن الافتتان بالثقافة الغربية إلى الانغماس العميق في ثقافاتهم، والاستعداد لتوكيد مكانة وأهمية الإسلام في الدول غير الإسلامية. ومثلما كان يُنظر إلى الثروة النفطية كدليل على تفوق الإسلام، الزخم الذي صنعه الارتفاع الشديد في ارتفاع أسعار النفط هبط في الثمانينات، ولكن النمو السكاني كان قوة رافعة باستمرار»[1].

إن هنتنجتون يبيِّن هنا كيف أن الغرب يستهدف مواطن القوة، أو يقرر بأن هبوط أسعار النفط أزال عامل قوة اقتصادي أسهم في تنشيط الحركة الرسالية للمسلمين، لكن بقي العامل الآخر: إنه النمو السكاني، ولا يخفى على أحد كيف أن الغرب يميل مجتمعه إلى الشيخوخة بينما مجتمعات العرب والمسلمين تنمو سكانياً ويغلب فيها عنصر الشباب.

إن العداء الأمريكي للإسلام نابع من أنهم يرون فيه العدو المفترَض، وأنه السد المانع لعولمتهم الغربية الطابع، وعدوانيتهم هذه تقوم على فكرة الإلغاء التي تذكرنا بمزاعم الماركسية بالحتمية التاريخية المادية المرتكز والطابع، والأمريكان اليوم ينشرون مزاعم عن حتمية تاريخية مادية موصلة إلى الرأسمالية الليبرالية، وقد طرح هذا الزعم فرانسيس فوكوياما في كتابه «نهاية التاريخ» حيث قال: «ويبدو لي - أخيراً - الجنس البشري كما لو كان قطاراً طويلاً من العربات الخشبية التي تجرها الجياد متجهاً إلى مدينة بعينها عبر

---

(١) هنتنجتون، صامويل، م.س. ص١٩٢.

طريق طويل في قلب الصحراء، بعض هذه العربات قد حددت وجهتها بدقة ووصلت إليها بأسرع وقت ممكن، والبعض الآخر تعرض لهجوم من الآباش (الهنود الحمر)، فضلَّ الطريق، راحوا يبحثون عن طرق بديلة للوصول إلى المدينة، وفي النهاية يجد الجميع أنفسهم مجبرين على استعمال نفس الطريق ـ ولو عبر طرق فرعية ـ للوصول إلى غايتهم، وفعلاً تصل أغلب هذه العربات إلى المدينة في النهاية، وهذه العربات عندما تصل لا تختلف عن بعضها البعض إلا في شيء واحد وهو توقيت وصولها إلى المدينة، سرعة أو بطء وصولها إلى الديمقراطية الليبرالية، ومن ثمَّ نهاية رحلتها الطويلة، نهاية التاريخ»[1].

لا أظن مزاعم فوكوياما، التي تحمل تسويقاً للهيمنة الأمريكية الغربية من خلال العولمة، معبِّرة عن واقعية، فهو يستخف بكل الحضارات والقيم بما في ذلك المعتقدات، والإسلام معها، عندما يصرِّح بأن الديموقراطية، بالمفهوم الغربي الليبرالي فقط، هي المدنية، ومَنْ لم يدخلها لا يزال خارج المدينة، وهذه أطروحة قائمة على روح الاستعلاء والعنصرية، وهي تطرح نفسها بديلاً عن الجميع، وأن الوصول إليها هو نهاية التاريخ. وهنا يجد القارئ نفسه مع فوكوياما كأنه مع كارل ماركس جديد؛ واحد زعم في السابق نهاية للتاريخ مع الشيوعية، والآخر زعم نهاية للتاريخ مع الليبرالية الغربية

---

(١) فوكوياما، فرانسيس، **نهاية التاريخ**، ترجمة وتعليق د. حسين الشيخ، بيروت، دار العلوم العربية، ط١، سنة ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م، ص٢٧٨، ٢٧٩.

وفق الأنموذج الأمريكي، ونقول: حتمية ماركس قادت الاتحاد السوفياتي إلى نهايته وحتفه، وكذلك ستكون حكاية دعاة الحتمية الأخرى من أمثال فوكوياما.

لذلك نقول إن العولمة/ الأمركة هي مشروع استعماري، يحمل في ثناياه كل التحديات والعدوانية والأطماع، وهي تمثل غزواً لا يكتفي بجانب أو قطاع، وإنما تهدف العولمة الغزو الشامل للميادين كافة، ولهذا كان الواجب أن تُقاوَم وتُواجَه وتُجابَه لدفع خطرها ووقف اغتصابها للحقوق، وتعطيل مساعدتها لضرب الهوية الثقافية لغيرها وفي مقدمة ذلك الإسلام والعروبة.

والولايات المتحدة والسائرون في ركابها من الدول الغربية في مشروع العولمة، ومحاولات محاربة الإسلام يستخدمون وسائلهم كافة، وقد أضافوا إليها مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة ومؤسسات دولية كثيرة ليتمكنوا من اختراق منظومات الأمم حضارياً والإسلام في المقدمة. هذا ما دفع الأستاذ كمال شاتيلا، رئيس المؤتمر الشعبي اللبناني إلى القول: «إن خطورة انفراد مجلس الأمن (الغربي) في تحديد السياسة العالمية، وفرضها على الشعوب قد تخطت الحدود في التدخل في شؤون الأسرة والمجتمع والمرأة.

. . . إن الغرب يحاول جعل مفاهيمه الاجتماعية، لا السياسية والاقتصادية فقط، كونية الطابع، وعالمية الصفة لتترسخ كشرعية دولية، بحيث أن الاعتراض على الحرية مثلاً قبل الزواج يصبح مخالفة حضارية، ورعاية الأسرة والمحافظة

على الأبناء، كما هو حالنا، مسألة رجعية»[1].

هذه هي عَوْلَمَة أمريكا والغرب، إنها غزو ثقافي - اجتماعي - اقتصادي - سياسي، يستهدف الدين والقيم والفضائل والهوية، كل ذلك يعملون له باسم العولمة والحضارة وحقوق الانسان!!!.

٤ ـ نماذج من تحديات العولمة بشأن الهوية الثقافية:

إن سقوط الاتحاد السوفياتي ومعه المعكسر الشيوعي، واندفاع الولايات المتحدة الأمريكية للانفراد بالقرار الدولي، وضع الأمم كلها أمام تحدٍّ لا بد من مقاومته. ولأن الحصون التي تصون الأمم والحضارات متنوعة لكن الحصن الأكثر أهمية وثباتاً هو الحصن الثقافي، فالثقافة هي الحصن الذي يحفظ الهوية، لذلك كان الغزو الثقافي في رأس قائمة المستعمرين.

وإذا كانت العولمة/ الأمركة الغربية تحاول فرض هويتها وثقافتها وإلغاء سواها، فإن ذلك مخالف للواقع ولاهتمامات الشعوب، ولذلك فإن الحتمية، التي يتحدث عنها الأمريكان أو يطرحونها، ليست سوى سراباً.

ها هو صامويل هنتنجتون الأمريكي نفسه يقرُّ بذلك فيقول: «لقد شهدت التسعينات انفجار أزمة هوية كونية. أينما

---

(١) شاتيلا، كمال، **العرب والتحديات الدولية والشرق أوسطية**، بيروت، المركز الوطني للدراسات والنشر، ط١، سنة ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م، ص٢٦، ٢٧.

تنظر تجد الناس يتساءلون: مَنْ نحن؟ لمن ننتمي؟ مَنْ هو الآخر؟ وهي أسئلة مركزية، ليس فقط بالنسبة للشعوب التي تحاول أن تصوغ دولاً قومية جديدة، كما في يوغوسلافيا السابقة، وإنما على المستوى العام كذلك.

. . . فإن ما يهم الناس هو الدم والعقيدة والإيمان والأسرة. الناس عادة يهرعون نحو أولئك من نفس السلف والدين واللغة والمؤسسات، ويتباعدون عمَّن هم عكس ذلك.

. . . القوى الأوروبية يظهرون صراحة أنهم لا يريدون دولة إسلامية (تركيا) في الاتحاد الأوروبي، ولا يسعدهم أن تكون دولة إسلامية أخرى (البوسنة) في القارة الأوروبية»[1].

لأن الهوية الثقافية هي الأساس، نرى أن الولايات المتحدة الأمريكية تعلن عداء للإسلام والعرب من خلال مجالات كثيرة بما في ذلك المسرح، وهو أحد ميادين الفن، فلو كانت عملية الاستغناء عن الهوية ممكنة لما كان ذلك.

ومن الأمثلة على عداء الأمريكان هذا ما يحصل في «هوليوود»، موقع إنتاج الأفلام الأمريكية، وهي مؤشر على المزاج السياسي الأمريكي.

لقد حملت الأنباء وقائع الفيلم المسمى (The Siege) الذي أسهم فيه بشكل أساسي كتابة وإخراجاً إدوارد زوك، والفيلم يتحدث عن الإجراءات للقضاء على خلية سرية من الإرهابيين الذين يعتزمون تفجير مدينة نيويورك أو «التفاحة

---

(١) هنتنجتون، صامويل، م.س. ص٢٠٤.

الكبيرة»، كما يسميها الأميركيون، بأسلحة نووية حرارية، والإرهابيون حسب الفيلم هم مسلمون وعرب.

وقد تحركت جمعيات تعنى بالدفاع عن المسلمين والعرب في الولايات المتحدة تطلب عدم استكمال الفيلم (الحصار) وعرضه، ولكن لم يلقوا آذاناً صاغية. وكان سبق أن أنتجت مسارح هوليوود فيلماً هو الأكثر عداء للعرب والمسلمين واسمه أكاذيب حقيقية (True Lies)، ورغم المطالبة الملحة لوقفه لم يلبوا النداء. هذا كله عدوان ويحقق تعبئة خطيرة في الولايات المتحدة في الغرب ضد المسلمين والعرب خاصة المقيمين في بلدانهم مما قد يعرضهم للأذى[1].

إذا انتقلنا إلى أمور عامة أكبر من أفلام هوليوود نجد أشكالاً من العدوان على قيم الدين، ودعماً للقيم المادية أخطر بكثير. فالولايات المتحدة تدعم بشكل لا محدود العدو الإسرائيلي في كل إجراءاته التوسعية وأطماعه، بما في ذلك تهويد مدينة القدس.

والولايات المتحدة تمسك بقرار هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن وتوظف ذلك في خدمة مصالحها.

والولايات المتحدة دعمت وهيأت للقيام بنشاطين بارزين استهدفت من خلالهما تعميم الفساد والانحطاط الأخلاقي ومحاربة الدين، الأول هو مؤتمر السكان في القاهرة عام ١٩٩٤، والثاني هو مؤتمر المرأة في بكين عام ١٩٩٥، وفي

---

(١) تراجع: ـ **جريدة السفير**، بيروت، الخميس ٣ أيلول ١٩٩٨.
ـ **جريدة الشرق**، بيروت، الجمعة ٢٨ آب ١٩٩٨.

كلا المؤتمرين كانت الدعوة للإباحية وتبرير الشذوذ، وغير ذلك من دعوات الفساد والإفساد، وكانوا يريدون من خلال ذلك الوصول إلى نشر الفساد عامة.

عولمة أمريكا لا تريد بقعة، أو مساحة لقاء تتحقق من خلالها العالمية وانفتاح الأمم على بعضها، وإنما تريد أمريكا صياغة هويات جديدة للأمم تجعلها في خدمة هيمنتها.

وقد قال أحد الكتاب العرب د. محمد عبد الشفيع عيسى في هذا الأمر: «لن تكتفي الدول الغربية، وأمريكا، والصهيونية، بإقامة ثقافة وسيطة، وسيطة الطابع على الأنموذج الشرق ـ أسيوي، وإنما ستسعى إما إلى طمس هوية المنطقة العربية طمساً كأولوية أولى، وإما إلى مسحها وإهدارها كحدين أدنى وأبعد للطمس...

... أما الثقافة الإسلامية ـ العربية المتصالحة وطنياً مع المسيحية الشرقية فهي عصية على ذلك، لأنها تقوم على ربط معين للدين بالمجتمع، ودمج المجال الديني في المجال السياسي، وإنْ بدرجات وأشكال متفاوتة، وهي حريصة على إثبات ذاتها كاملة، سياسياً وأيديولوجياً، من خلال إبراز الهوية العربية الإسلامية، لأنها خصم عنيد، ولا تصلح ـ من ثمَّ ـ من وجهة النظر الغربية ـ الصهيونية ـ شريكاً في هذه المرحلة...

وهكذا يتعين إسقاط معالم الهوية العربية ـ الإسلامية، أي إسقاط العروبة والإسلام... بهذا الإسقاط يتوفر الشرط الضروري لإقامة نمو اقتصادي في بعض البلدان العربية، يمر عبر الكيان العبري، وعلى قاعدة تبعية مركبة عبر وسيط هو إسرائيل.

كما تقوم هوية جديدة، ليست عربية ولا إسلامية، ولا هي متصالحة مع القبطية والمسيحية الشرقية والعربية، بل هي هوية بلا هوية إذا صح التعبير، هوية انطمست، يدعونها شرق أوسطية تقوم على ساق واحدة هي طمس الهوية العربية ـ الإسلامية»[1].

إن العولمة/ الأمركة تعمل لنشر ثقافة استهلاكية تهدر الثروات في الأمة لتصبح سوقاً ومنجماً لهم، وقيم الاستهلاك بدون تخطيط لتطوير الإنتاج هدر يسمى تبذيراً، وقيم الإسلام تذم ذلك وتنهى عنه.

والولايات المتحدة لم تشأ نشر ما يسمو بالشعوب ويحقق لها الرضى والتقدم، وإنما سعت، ولا تزال، لنشر وجوه من السلوك عمادها حالات شعبية جد متدنية في مستواها، ولكن بواسطة صناعتهم الإعلامية أوْجَدوا لها سلطاناً عند المنبهرين بالأمركة والغربنة، والذين تولد عندهم، حسب تعبير مالك بن نبي، قابلية استعمارية دفعتهم على استدعاء ثقافة من هذا المستوى المتدني تسهِّل للعولمة/ الأمركة، وتضرب الهوية الثقافية للأمة بكل قيمها.

هذا ما دفع أحد المعاصرين إلى القول: «إن أكثر ما يلفت الانتباه، من ظواهر العولمة، المدى الذي بلغته الثقافة الشعبية الأمريكية من الانتشار والسيطرة على أذواق الناس في

---

(١) عيسى، د. محمد عبد الشفيع، **مسارات غامضة وبصائر غير مؤكدة، بحث في الخيار الشرق الأوسطي وبدائله**، في: المستقبل العربي، بيروت، العدد ١٩٤، السنة ١٧، نيسان/ أبريل ١٩٩٥، ص١٣.

العالم. فالموسيقى الأمريكية والتلفزيون والسينما، من مايكل جاكسون إلى رامبو إلى دالاس، أصبحت منتشرة في مختلف أنحاء العالم، كما أن النمط الأمريكي في اللباس والأطعمة السريعة وغيرها من السلع الاستهلاكية انتشرت على نطاق عالمي واسع بالأخص بين الشباب.

. . . للولايات المتحدة تفوُّق واضح على منافسيها الاقتصاديين في المجالات الثقافية الشعبية، وعلى الأخص في صناعتي الأفلام والموسيقى.

. . . وقد تمكنت الولايات المتحدة من استغلال قوتها في الإنتاج الفني التلفزيوني وفي الصناعة الترفيهية وشركات الأقمار الصناعية فدخلت كل بيت على وجه الأرض.

. . . وإن الصادرات الثقافية الأمريكية لا تعكس إلا المستوى المتدني من الأنشطة الثقافية الأمريكية، فخلافاً لأوروبا الغربية أدركت الولايات المتحدة باكراً أن الحضارة الرفيعة سوقها محدودة»[1].

إن الولايات المتحدة الأمريكية إذن لا تسعى لنشر قيم رفيعة وسامية، ولنشر ثقافة تعنى بالإنماء والتطوير في قطاعات القيادة ومواقع أهل الرأي، وإنما كل سعيها منصبٌّ على التجييش والحشد للعامة ومحدودي الكفاءات، المنبهرين بما تقدمه لهم من أنماط السلوك، والإعلام واللباس والطعام والفنون التي تحرك فيهم شهية نحوها دونما اهتمام ـ كما سبق

---

(١) سالم، د. بول، **الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، في: العرب والعولمة**، م.س. ص٢٢٠، ٢٢١.

القول ـ بالأمور التي لا تعني سوى القلة من علية القوم.

هذه هي عولمة الولايات المتحدة الأمريكية، إنها عولمة تنوي تحويل الغالبية الساحقة من الناس إلى مستهلكين يستجيبون لسلع معروضة دونما تدبر، وهذه الاستجابة تنتج أنماطاً سلوكية متدنية المستوى.

إن فلسفة الاستهلاك، التي يشجعها مشروع العولمة أو الأمركة، تخاطب الغرائز في الغالب، ويقرنون طرحهم بنظريات حول العدالة، وحقوق الإنسان، والخلل يتمثَّل فيهم أمريكياً وغربياً.

إن العولمة التي يريدونها لا تزيد على أنها ستار لاستعمار وهيمنة تقر دول الشمال الغنية على ترفها وبذخها، وتفتح الباب لها لمزيد من نهب قدرات وموارد دول الجنوب الفقيرة.

إن الأمريكي يريد أن يحقق سيطرة نمطية اقتصادية تنبع من رؤيته للأمور، ومن قيمه التي لا همَّ لها سوى السلب والتسلط، ولذلك أشار صاحبا كتاب «فخ العولمة» إلى أن العولمة المزعومة في باب الاقتصاد لها مخاطرها على العالم كله بما فيه أمريكا، حيث يقولان إن «في أسواق المال، على أقل تقدير، تعني العولمة، حتى الآن، أمركة العالم إلى حد ما... وفي الواقع فإن الضرر الاقتصادي الذي تفرزه هذه التبعية عظيم بلا مراء، علماً بأنه لا يخلو بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية نفسها من مخاطر ومجازفات. فكلما كان العملاق الأمريكي أشد بطشاً في استخدام قوته، زادت ردود

الفعل العدائية»[1]. إن المزيد من الثراء في أمريكا ودول الشمال سيؤدي حكماً إلى المزيد من العداء لهم من قبل شعوب دول الجنوب التي ترى بؤسها حاصلاً بسبب ما فعلوه.

إن برنامج الأمم المتحدة للتنمية للعام ١٩٩٨ يبيِّن بالأرقام حقيقة العولمة التي يتكلمون عنها، ويورد التقرير بأن: «تمتُّع جميع سكان العالم بالتعليم الأساسي يكلف قرابة ستة مليارات دولار سنوياً، ويكلف حصول الجميع على المياه والصرف الصحي ١٢ ملياراً، وحصول كل إنسان على الغذاء والرعاية الصحية الأساسية ١٣ ملياراً.

وفي المقابل، فإن الشعب الأمريكي ينفق ثمانية مليارات دولار سنوياً على مستحضرات التجميل، فيما يتناول الأوروبيون ما قيمته أحد عشر مليار دولار من الآيس كريم، ويدخنون سجائر قيمتها خمسون مليار دولار، ويتناولون كحوليات بقيمة مئة وخمسة مليارات دولار سنوياً... وإن عشرين في المئة من سكان العالم والمقيمين في الدول ذات الدخول المرتفعة يستهلكون ٨٦ في المئة من السلع العالمية، و٤٥ بالمئة من كل المأكولات والأسماك، و٤٧ في المئة من كل الخطوط الهاتفية، و٨٤ في المئة من كل الورق»[2].

إن هذا الخلل الكبير في توزيع الثروة حصل بفعل النهب الذي مارسته وتمارسه دول الشمال وأبرزهم الولايات المتحدة

---

(١) بيترمان، هانس، وشومان، هارالد، م.س. ص١٤٥.

(٢) **جريدة السفير**، بيروت، العدد ٨٠٩٥، السنة ٢٥، الجمعة في ٩/١١/ ١٩٩٨.

الأمريكية، ويريدون عولمة تثبت لهم هذا النهب، وهذه الامتيازات.

هذا الجانب الاقتصادي، يضاف إلى العدوان الثقافي الذي يمارسه الأميركان والغرب ضد الهوية العربية ـ الإسلامية، وأبرز ذلك تلك الصور المشوهة التي يحاولون نشرها عن الإسلام، مع تبني كل من يسيء للإسلام من سلمان رشدي في بريطانيا إلى تسليمة نسرين ومنحها جائزة أوروبية، إلى دعم وتبني الولايات المتحدة الأميركية لحركات وشخصيات أهل الغلو والتطرف.

إنهم يحاولون إبراز تفوقهم، وحمل العرب والمسلمين على التسليم لهم بذلك لتسود قيمهم ومفاهيمهم، وتكون «نهاية التاريخ»، كما زعم فرانسيس فوكوياما، مع الليبرالية الغربية، ولكن ذلك عصي عليهم. ها هو زبغنيو بريجنسكي، مستشار مجلس الأمن القومي في عهد الرئيس الأميركي جيمي كارتر، يقرُّ بهذه الحقيقة التي تمنع من عولمة يطمحون إليها، فيقول:

«هكذا لا يستجيب الإسلام إلى حالة الإحباط بين الجماهير العربية الناهضة سياسياً فحسب، بل حتى بين الأعداد الهائلة للمسلمين غير العرب في آسيا وأفريقيا والأميركيين السود الذين يبلغ عددهم أكثر من مليار شخص، ممن يشعر بالإهانة في عالم لم يزل يهيمن عليه الغرب الأثرى والأبيض وشبه المسيحي، ويدرك العالم الإسلامي بنحو عميق الهجمة الهائلة على قيمه وتقاليده، خاصة في أميركا، التي تصادف أن تكون سنان الثورة العصرية، وحيث تشكل التعابير المناوئة

للإسلام أشكالاً غير مصقولة، وينهل نجاح الإسلام المعاصر كإيمان هداية من هذه التحديات، ومن طرح الإسلام لفكرة شاملة لأسلوب حياة بديل»[1].

٥ ـ هل تستطيع الولايات المتحدة أن تحقق مشروع العولمة؟

إن العولمة هي نظام هيمنة استعماري التوجهات تطرحه الولايات المتحدة الأميركية، لكن الأمر ليس جديداً، فقد سبق أن طرحته قوى ودول كثيرة، وحتى لا نذهب بعيداً سأكتفي بإعطاء مثال واحد من بريطانيا التي كانوا يسمونها (العظمى).

بريطانيا هذه، حاولت، قبل قرن ويزيد، أن تحقق مشروع عولمة، وقد توافرت لها إمكانات وظروف يصعب أن تحظى بها الولايات المتحدة أو سواها. ويكفي أن تُسطَّر الوقائع التالية كي نتبين ذلك. «بين عامي ١٧٦٠ و١٨٣٠ كانت المملكة المتحدة (بريطانيا) مسؤولة عن ما يقارب ثلثي حاصل الإنتاج الصناعي الأوروبي، ووثبت حصتها من إجمالي الناتج الصناعي العالمي من ١,٩٪ إلى ٩,٥٪، وارتفع في غضون الثلاثين عاماً التي أعقبت تلك الفترة إلى ١٩,٩٪، برغم انتشار التكنولوجيا الحديثة إلى أقطار غربية أخرى. وأنتجت المملكة المتحدة في عام ١٨٦٠، الذي ربما كان ربيع بريطانيا الصناعي، ٣٥٪ من إنتاج الحديد العالمي، و٥٠٪ من الفحم

---

(١) بريجنسكي، زبغنيو، **الفوضى ـ الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين**، ترجمة مالك فاضل البديري، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ط١، سنة ١٩٩٨، ص١٦٦.

والفحم الحجري، واستهلكت أقل بقليل من نصف الإنتاج العالمي من القطن الخام. لقد بدا أن بريطانيا، التي شكل نفوسها (سكانها) آنذاك ٢٪ من نفوس العالم و١٠٪ من نفوس أوروبا، أقدر على إنتاج ما يقارب ٤٠ ـ ٥٠٪ من الإنتاج العالمي من الصناعات الحديثة، وحوالي ٥٥ ـ ٦٠٪ من إنتاج أوروبا، وبلغ استهلاكها من مصادر الطاقة الحديثة (الفحم، الفحم الحجري، والزيت) في عام ١٨٦٠ خمسة أضعاف استهلاك الولايات المتحدة أو بروسيا (ألمانيا)، وستة أضعاف استهلاك فرنسا، و١٥٥ مرة بقدر الاستهلاك الروسي، وكانت لوحدها مسؤولة عن خُمس تجارة العالم، وخُمْسي تجارة البضائع المصنعة، ومخرت أكثر من ثلث السفن التجارية في العالم في عباب البحار رافعة العلم البريطاني»[1].

هذا العرض لا يحتاج لكبير عناء كي نعرف أن بريطانيا، في ظل هذا الواقع، بلغت قدراتها ومواقع سيطرتها نسبيا أضعاف ما تملكه الولايات المتحدة الأميركية اليوم من مجموع الطاقات العالمية، ومع ذلك لم تستطع أن تصنع عولمة، والأمر نفسه ينطبق على العولمة/الأمركة المطروحة هذه الأيام.

إن استعراض واقع الحال في الولايات المتحدة الأميركية يظهر بشكل جلي ما في مجتمعهم من عوائق، وعقبات وإشكاليات تهدد وتنذر بالخطر هذا المجتمع نفسه.

إن استقراء الواقع الأميركي يبين مدى الانقسام الحاد

---

(١) كينيدي، بول، **نشوء وسقوط القوى العظمى**، ترجمة مالك البديري، عمّان، الأهلية للنشر والتوزيع، ط٢، سنة ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م، ص٢٢٥.

داخل مجتمعهم جرّاء التمييز العنصري بين البيض والملوَّنين، وبسبب العدوانية ضد قيم الإيمان والإسلام بشكل خاص، ناهيك عن العدوانية ضد كل الشعوب، ويضاف إلى ذلك التلاعب بالمؤسسات الدولية تحقيقاً لمصالحهم، ومن ذلك الانحياز الكامل للمشروع التوسعي الإسرائيلي ضد العرب.

أما إذا دخلنا إلى عمق المجتمع الأميركي فإننا نسجل الوقائع التالية: «ومما يفاقم المشكلة كمية المخدرات التي يستهلكها الأميركيون، فحسب أحد التقديرات تستهلك الولايات المتحدة، التي يبلغ عدد سكانها ما بين ٤٪ إلى ٥٪ من سكان العالم، ٥٠٪ من استهلاك الكوكائين العالمي... وتغذي المخدرات بدورها الجريمة التي يعتبر معدَّلها أكبر بكثير من أي معدل في العالم المتطور. وبفضل القوة السياسية لمؤسسة البنادق تتاح الفرصة للأميركيين لحيازة الأسلحة القاتلة، واستعمالها إلى درجة تدهش المراقبين في الخارج، ويقدر أن الأميركيين يمتلكون ٦٠ مليون مسدساً، و١٢٠ مليون بندقية متنوعة، وهم يقتلون بعضهم البعض بمعدل يصل إلى ١٩٠٠٠ كل عام وأساساً بواسطة البنادق، وتبلغ معدلات جرائم القتل أربعة أو خمسة أضعاف مثيلاتها في أوروبا الغربية، وتبلغ معدلات الاغتصاب سبعة أضعاف معدلاتها في أوروبا الغربية، أما عمليات السرقة بالقوة فتبلغ من أربعة إلى عشرة أضعاف»[1].

---

(١) كينيدي، بول، **الاستعداد للقرن الحادي والعشرين**، ترجمة محمد عبد القادر، وغازي مسعود، عمّان، دار الشروق، سنة ١٩٩٣، ص٣٧٦.

إن هذه الأرقام أرقام مخيفة في مجتمع يزعم قادته أنهم يعملون لنظام عالمي جديد، فأي نظام عالمي ينوون بناءه؟ هل نظام المخدرات، أم مجتمع الجريمة والقتل والاغتصاب؟؟.

وفي دراسة للباحث الاجتماعي الأميركي «لويك فاكنت» يقول: «وواقع الأمر أن الولايات المتحدة قد اختارت أن تبني لفقرائها بيوت اعتقال وعقاب بدل المستوصفات ودور الحضانة والمدارس. هكذا ومنذ عام ١٩٩٤ تخطت الموازنة السنوية لدائرة السجون في كاليفورنيا (المسؤولة عن مراكز الاعتقال للمحكومين الذين تتجاوز عقوبتهم السنة الواحدة) الموازنة المخصصة لمختلف فروع جامعة الولاية. في كل حال تقدَّم الحاكم بيت ويلسون عام ١٩٩٥ بمشروع موازنة يلحظ فيه إلغاء ألف وظيفة في التعليم العالي من أجل تمويل ثلاثة آلاف وظيفة حارس سجن جديدة.

إن هذه المفاضلة مكلفة جداً على الأموال العامة في كاليفورنيا إذا ما عرفنا أن حارس السجن يتقاضى راتباً يزيد بنسبة ٣٠ في المئة عن راتب الأستاذ المحاضر، وذلك بسبب النفوذ السياسي الذي تتمتع به نقابة موظفي السجون»[١].

وتتواصل التقارير الأمريكية معلنة ارتفاع معدل الجريمة، وازدياد عدد المساجين، وكان آخر ذلك في يوم الأحد ٢٢/ ٨/ ١٩٩٩ حيث أعلنت وزارة العدل الأمريكية «أن عدد البالغين المسجونين، أو خارج القضبان بكفالة لعام ١٩٩٨ بلغ خمسة

---

(١) فاكنت، لويك، **البؤس والجريمة في الولايات المتحدة**، في: ملحق جريدة النهار الشهري، بيروت، تموز/يوليو ١٩٩٨، ص٢١، ٢٢.

ملايين و٩٠٠ ألف شخص. وأوضحت الوزارة أن المعتقلين، أو الذين هم خارج القضبان بكفالة، ارتفع العام الماضي بمعدل ١٦٣٨٠٠ عن العام الذي سبق، وتعني هذه الأرقام أن ٣ في المئة من الأميركيين، أي أميركياً واحداً من كل ٣٤ كانوا مع نهاية العام ١٩٩٨ إما داخل السجن (١,٨ مليون)، وإما خارج القضبان بكفالة (٣,٤ مليون)، وإما تحت مراقبة الشرطة (٧٠٠ ألف)»[١].

إن ثقافة الجريمة والسجون انتقلت، بداعي المناخ العام في الولايات المتحدة، إلى المدارس حيث شاعت ظاهرة إطلاق النار على المدرسين والمدرسات، وعلى تلامذة بشكل لافت لم يشهد له العالم مثيلاً. نقلت وسائل الإعلام في شهر آذار/مارس ١٩٩٨ المعلومة التالية: «ولاحظ الخبير في علم دراسة الجرائم رونالد واينر من الجامعة الأميركية أن وتيرة العنف لدى الشباب زادت إلى درجة كبيرة بسبب ثقافة الأسلحة النارية، وغلبة عقلية مستوحاة من قانون الشارع. وأظهرت دراسة كشف البيت الأبيض عنها... أن واحدة من كل عشر مدارس رسمية أميركية شهدت أعمال عنف خطيرة عام ١٩٩٧ بينها اغتصابات أو اعتداءات بالأسلحة. وجاء في الدراسة التي أجرتها وزارة التربية أن المدارس الرسمية في الولايات الأميركية الخمسين شهدت ١١ ألف اعتداء بالأسلحة، وسبعة آلاف سرقة وأربعة آلاف اغتصاب أو اعتداء جنسي عام ١٩٩٧»[٢].

---

(١) **جريدة النهار**، بيروت، الثلاثاء في ٢٤/٨/١٩٩٩.

(٢) **جريدة النهار**، بيروت، الخميس ٢٦/٣/١٩٩٨.

والسؤال المطروح على دعاة العولمة/ الأمركة: هل تستهويكم ثقافة الإجرام هذه التي لم توفر حتى مراكز العلم والتربية؟ وهل تريدون أن تعمموا ظاهرة كهذه باسم النظام العالمي الجديد؟

وإذا انتقلنا إلى أمريكا والغرب عموماً لنعرف إلى أي حدٍّ من التدهور وصلت الأمور في ظل سيادة قيم مادية في مجتمعات تفتح باب الشهوة والجشع على مصراعيه، نرى ما هو غير متوقع في عالم يدَّعي المدنية، وإنه المدافع عن حقوق الإنسان.

في صيف هذا العام ١٩٩٨ نشرت منظمة الصحة العالمية تقريراً تدق فيه ناقوس الخطر جرَّاء العنف الذي يحصل في مواقع العمل للعاملين والعاملات. يقول التقرير: «أظهر مسح للمنظمة، ومقرها جنيف، أن دولاً غربية تشمل كلاً من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وكندا تتصدر قائمة حوادث العنف في مكان العمل، والتي تتراوح بين العراك والتهجم مروراً بالتحرش الجنسي والاستبداد وقد تصل إلى القتل.

وتحتل فرنسا المرتبة الأولى في حوادث التحرش الجنسي الذي تتعرض له النساء، أما الولايات المتحدة فقد سجلت الرقم القياسي في عدد جرائم القتل في مكان العمل. وأظهر المسح أن نحو ألف أميركي يُقتلون في مكان العمل سنوياً، وأن ١٨ ألف شخص يتعرضون للهجوم كل أسبوع أثناء العمل سواء في المكتب، أو أثناء أداء مهمة خارجية مما يكلف الولايات المتحدة حوالي أربعة مليارات دولار سنوياً.

. . . ويشير التقرير إلى أن النساء أكثر عرضة للأذى في

مكان العمل، وخاصة في بريطانيا حيث النسبة اثنان إلى واحد.

وفي أميركا الشمالية قالت أربع في المئة من النساء اللاتي شملهن المسح إنهن تعرضن للعنف أثناء العمل، وثماني في المئة إنهن واجهن تحرشات جنسية. ويصل التحرش الجنسي والعنف المرتبط به الذروة في الدول الصناعية ودول أميركا اللاتينية حيث بلغت نسبته أكثر من ١٥ في المئة بين النساء»[١].

إن هذه التقارير المعروضة هي قليل من كثير من واقع المآسي التي تنتشر في المجتمع الأميركي خصوصاً، وفي مجتمع الغرب عموماً، وهي، بكل أشكالها، مرفوضة في نظام القيم الإسلامي، لذلك تشكل حالة حافز من التدين عند المسلمين والمؤمنين عموماً، ولا يمكن أن تعمم هكذا ثقافة لا كرامة للإنسان في ظلها.

كما أن هذا الواقع يؤشر، بشكل واضح، إلى العجز الأميركي عن الإمساك بزمام الأمور وصولاً إلى الأحادية القطبية بعد انتهاء الحرب الباردة، وإلى العولمة/ الأمركة التي يدَّعون أنها باتت قريبة المنال.

لقد استعرض زبغنيو بريجنسكي في كتابه «الفوضى» الأمر، وأبرز عوامل عدة تمنع الولايات المتحدة الأميركية من تحقيق حلمها في الهيمنة على قرار العالم، وهي، في الوقت عينه، عاجزة عن حل إشكاليات مجتمعها داخلياً، وقد جاء عنده من صور المشاكل التي تعاني منها الولايات المتحدة ما يلي:

---

(١) **جريدة السفير**، بيروت، الأربعاء في ١٩٩٨/٧/٢٢.

«١ ـ المديونية التي جلبت ديناً قومياً تراكمياً يتجاوز ٤ تريليون دولار، وينطوي هذا الأمر على عجز في الميزانية اقترب من ٤٠٠ مليار في عام ١٩٩٢، مما يفرض الأمر الواقع عبئاً خطيراً ومدمراً على مستقبل أميركا.

٢ ـ العجز التجاري الذي يرغم أميركا، وهي الدائنة الأولى في العالم، على استقراض المال مما يهدد قطاعات الإنتاج والعمل الرئيسية ويساهم في البطالة.

٣ ـ العناية الصحية غير المتكافئة: بالرغم من الأموال الطائلة المنفقة على الصحة الأميركية، لا يحظى الملايين من الأميركيين بعناية متكافئة.

٤ ـ التعليم الثانوي المتدني: يعاني الشباب الأميركي في الوقت الذي يكون فيه الإنفاق عالياً لما يتعلق بنسب إجمالي الناتج القومي، من سوء التعليم عند المقارنة مع معظم الشباب الأوروبي والياباني، فيؤدي ذلك عملياً إلى جهل ٢٣ مليون أميركي.

٥ ـ تدهور البنية التحتية الاجتماعية، وتعفن الريف الذي ينطبق على غالبية المدن الأميركية الرئيسة ذات الأحياء الفقيرة من الطراز الموجود في أفقر بلدان العالم الثالث، ناهيك عن نظام الطرق السريعة بما فيها الجسور التي بحاجة إلى إصلاحات كبيرة، ونظام خط السكك الحديد السريع وشبكات تصريف المياه غير الصحية، والسدود والوجوه الأخرى للهيكل التحتي الاجتماعي العصري.

٦ ـ اتساع الفارق الجنسي ومشكلة الفقر حيث يعيش،

بنحو مخجل، ٣٢,٧ بالمئة من الأميركيين السود دون خط الفقر ـ واحد لكل ثلاثة ـ بالإضافة إلى ١١,٣ بالمئة من الأميركيين البيض يعيشون في نفس الظروف بمن فيهم الملايين الذين يحيون دون مأوى التي لا تليق بالقوة العالمية الفريدة.

٧ ـ كثرة الإباحية الجنسية التي تهدد، إذا ما غدت أسلوب حياة مهيمن، مركزية العائلة من خلال استفحال ما يُدَّعى بعائلة الأب الواحد، وهو الأمر الذي يساهم بدوره في إضعاف شديد لروابط اللحمة الاجتماعية الأولية، ناهيك عن الإيدز الذي هو أثر جانبي مأساوي.

٨ ـ الدعاية الهائلة للفساد الأخلاقي من خلال الإعلام المرئي التي تعمل تحت قناع التسلية في تبنٍ حقيقي للعنف والجنس كوسيلة لجذب المشاهد»[١].

هذه ثماني إشكاليات من أصل ثماني عشرة إشكالية عرضها بريجنسكي وعقَّب عليها، بأن هذه القائمة قد تطول لجهة عرض معاناة المجتمع الأميركي الذي يدَّعي أنه نظام عالمي جديد، وهذه وجوه عن ثقافته التي يريد فرضها على الأمم باسم العولمة. فهل يستطيع ذلك؟.

إن الوقائع تشير إلى استحالة تكريس الانفراد الأميركي بالقرار العالمي، وها هو بريجنسكي نفسه يقرُّ ذلك قائلاً: «في الوقت الراهن الذي لا تواجه فيه الولايات المتحدة نظيراً أو خصوماً قادرين على تبؤ قوتها الهائلة، تعيق معضلات أميركا

---

(١) بريجنسكي، زبغنيو، م.س. ص٨٩ وما بعدها.

الداخلية المدى الفعلي لهذه القوة، وتعترض سبيل ترجمتها إلى سلطة عالمية معترف بها.

ونتيجة لما سلف، لا يمكن لأميركا أن تكون شرطيَّ أو مصرفيَّ العالم، ولا حتى الأخلاقيَّ الكوني، فالأولى تقتضي الشرعية، وتستند الثانية إلى السيولة، بينما ينبغي أن تنهل الثالثة من مثال نقي»[1].

وإذا كانت كل هذه المقومات غير متوافرة للولايات المتحدة فإنه يصبح من الصعوبة بمكان القول إن الأمركة ستُفرض على العالم تحت ستار العولمة، وبذلك تكون التحديات الوافدة من قبل أمريكا والغرب على الإسلام والعروبة، هوية وحضارة، تحديات آنية أملتها موازين قوى مختلة، لكن الأمر لا يمكن أن يستمر على هذه الصورة.

تأسيساً على ما تقدم نقول: إن الولايات المتحدة يصعب عليها تعميم نموذجها الليبرالي وثقافتها الماجنة حتى باسم الاقتصاد، لأن الاقتصاد بالنتيجة لا يستطيع أن يحلق بعيداً من الهوية الثقافية. وإذا كانت أميركا من خلال العولمة تطرح هوية غربية مادية التوجه فإن مجتمعاتنا لا يناسبها ذلك، ولن تُكتب له الحياة على أرضها.

هذا هو صامويل هنتنجتون يقرُّ بذلك فيقول: «وإذا كان التكامل الاقتصادي يعتمد على العوامل الثقافية المشتركة، كما يبدو الأمر، فإن اليابان كدولة وحيدة ثقافياً سيكون لها مستقبل اقتصادي وحيد أيضاً. في الماضي كانت أشكال التجارة بين

---

(١) بريجنسكي، زبغنيو، م.س. ص١٣١.

الدول تتبع وتتوازى مع أشكال التحالف بينها.

في العالم الجديد، سوف تتأثر أشكال التجارة تأثراً حاسماً بأشكال الثقافة، رجال الأعمال يعقدون صفقات مع أناس يمكن أن يفهمونهم ويثقون بهم، الدول تخضع سيادتها للاتحادات الدولية المكونة من دول ذات عقول متقاربة يفهمونهم ويثقون بهم، **جذور التعاون الاقتصادي توجد في المشترك الثقافي**»[1].

إن نظرة فاحصة على الواقع الاقتصادي العالمي تظهر لنا صدقية ما ذهب إليه هنتنجتون، فالصين ودول شرقي آسيا تتناغم اقتصادياً وذلك لما بينها من وحدة النسب الثقافي.

والدول الأوروبية الغربية تفعل الأمر نفسه من خلال اتحادها وعملتها الموحدة (اليورو)، وألمانيا سهل اندماجها بعد تهديم جدار برلين بسبب وحدتها القومية والثقافة عمادها.

وفي الوجه الآخر، لنتأمل حالة تركيا التي طبقت العلمانية منذ ما يقارب ٧٥ عاماً، وعملت ولا تزال كي يقبلها الأوروبيون، وقدَّمت لهم الكثير من خلال الحلف الأطلسي، ومع ذلك لا يزالون يرفضون انتسابها إلى الأسرة الأوروبية بسبب هويتها الثقافية، فأغلب أهلها يدينون بالإسلام.

دولة العدو الإسرائيلي سعت، تدعمها الولايات المتحدة واتفاقات تقر في بنود كثيرة بالتطبيع، كي تكون جزءا من نسيج المنطقة، لكن التطبيع لم ينفذ، والقبول لم يحصل لأن الهوية

---

(١) هنتنجتون، صامويل، م.س. ص٢٢٠.

الثقافية للأمة العربية لا يمكن أن تقبل جسماً غريباً عنصري المبادئ والفكر وممارساته إجرامية.

وتطول القائمة لو أردنا العودة عبر التاريخ في هذا الباب. إن التنوع الثقافي واللغوي والحضاري حقيقة وسنة كونية لا يمكن للأمركة أن تلغيها باسم العولمة، والخصائص القومية للأمم ثوابت حضارية لا يمكن لوسائل الاتصال والمواصلات أن تتجاوزها مهما تطورت، وبالتالي تكون الولايات المتحدة الأميركية، لكل هذه العوامل، عاجزة عن تحقيق مشروعها الحلم المسمى العولمة/ الأمركة.

٦ ـ مقترحات على طريق مواجهة العولمة/ الأمركة:

إن العمل لإخضاع كل شيء لاقتصاد السوق، وتجاوز أولويات الفكر والسياسة، هذا مع الركون إلى إمكانية تسلط الشركات الكبرى وتجاوز دور الدولة، كل هذا نمط من أطروحة العولمة ليس معمولاً به.

فالولايات المتحدة الأمريكية نفسها، ومعها الشركات الكبرى، نراها في العالم العربي والكثير من دول آسيا وأفريقيا وأوروبا الشرقية تخضع لشروط تفرضها الدولة على عمليات الاقتصاد صناعة وتجارة واستثماراً. ودولة العدو الإسرائيلي التي تغتصب فلسطين وبعض الأراضي العربية الأخرى، والتي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية تنفيذ عولمتها في المنطقة العربية من خلالها، عبر دائرة صغيرة اسمها الشرق أوسطية في منظومة عولمتهم الواسعة المزعومة، إسرائيل هذه تعزز مؤسسات الدولة وتخضع كل شيء عندها للدولة بما في ذلك مشاريع

الإسكان والاغتصاب لممتلكات العرب الفلسطينيين، كما أنها تزيد من ترسانتها العسكرية لتحقق التفوق في الميدان القتالي وأسلحة الردع النووية والتقليدية، كل ذلك يتم بدعم أمريكي غير محدود، وبعد ذلك يتحدثون عن العولمة، أية عولمة؟!

«إن السحر سينقلب على صاحبه»، قاعدة تنطبق على الولايات المتحدة الأمريكية، وعليهم أن يستدركوا، قبل فوات الأوان، وعندها يصرخون: لات ساعة مندم. ينصحهم صَاحِبَا كتاب فخ العولمة فيقولان: «إن استعادة الإرادة السياسية، أعني استعادة أولوية السياسة على الاقتصاد، هي المهمة المستقبلية الأساسية، فقد صار جلياً الآن استحالة الاستمرار في السير على هدى التوجه السائد الآن. فالتكيف الأعمى مع الضرورات التي تعززها السوق العالمية يقود المجتمعات ـ التي تتمتع بالثراء الآن ـ إلى فوضى لا مناص منها، إنه يقود إلى هدم البنى الاجتماعية، هذه البنى التي تشكل سلامتها ضرورة حتمية لهذه الدول، ولا طائل من انتظار ما ستقدمه الأسواق والشركات العابرة للقارات من حلول لمواجهة القوة التدميرية الآتية من أولئك الذين سيدفعهم التهميش والخسران إلى التطرف، فلا الأسواق ولا الشركات العابرة للقارات لديها الحلول لمواجهة هذه المخاطر»[1].

إن هذا الإنذار يجدر بدول الشمال أن يتنبهوا له، وبالولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً، كي ينقذوا مجتمعاتهم أولاً، وهذا يستلزم أن يكفوا عن سياساتهم العدوانية، وعن

---

(١) بيترمان، هانس، وشومان، هارالد، م.س. ص٢٩١.

الابتزاز المالي والنهب من دول الجنوب، ومنها العالم العربي والإسلامي، لأن الإنسان لن يسكت لوقت طويل عن ظالم وجلاّد وعنصري كأمريكا، وهذا ما نبه إليه كتاب: «فخ العولمة».

آن الأوان كي يعرف أهل دول الشمال بأن ما يتغنون به من ثروة، ويتمتعون به، هو في الأغلب حقوق لأهل دول الجنوب، وهذا يوجب عليهم أن يقوموا بمسؤولياتهم لجهة إرجاع بعض الحقوق إلى أصحابها، وبذلك بدل أن يفلتوا العنان لشركات كبرى يملكونها، لأن المعلوم أن أكثر من ٩٠٪ من هذه الشركات تملكها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وبريطانيا وفرنسا واليابان، عليهم أن يخططوا، وبقرار سياسي، كي يقدموا بعض مرتكزات الإنماء لدول الجنوب لتخفيف الفجوة في الثروة وفي مستوى الحياة الاجتماعية. مثل هذه الإجراءات تساعد على صياغة شيء من الاستقرار والأمان، وتخفف من ردات الفعل، ومن تبادل النظرات العدوانية، خاصة إذا توّج ذلك بسحب قواعدهم العسكرية، وحضورهم الاستعماري، وفي مقدَّمه تلك الثكنة إسرائيل التي لن يقوم للاستقرار قائمة ما دامت تحتل الأرض والمقدسات، وتهدد البشر والحجر في أمتنا، ولا تفيد الحلول الترقيعية، فليعُدْ كل يهودي مغتصب إلى بلده الأصلي، بذلك نؤسس لعالمية التفاعل الحضاري لا لعولمة التسلط الأمريكي.

أما إذا انتقلنا إلى واقعنا الخاص فإننا نلاحظ بأن العالم العربي والإسلامي يعيشان في هذه المرحلة تحديات وظروفاً صعبة تتمثل بمحاولات استعمارية ـ صهيونية لضرب الهوية، واختراق المنظومة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية عموماً

لهما، هذا ما جعلهما في مواقع التابع المنفعل بما يملى عليه.

والمؤامرة تعتمد أساليب متعددة أخطرها العمل على تفتيت المجتمع من الداخل طائفياً وعرقياً ليسهل عندها السيطرة عليه، هذا مضافاً إلى الاغتصاب والاحتلال المباشرين، كما هي الحال بالنسبة للاحتلال الإسرائيلي المدعوم أمريكياً، لا بل يشكل الكيان الصهيوني عماد المشروع الأميركي.

انطلاقاً من التحديات، تحديات الاغتصاب والعولمة، ومشروعات الهيمنة والإلغاء، أسوق المقترحات التالية على درب المواجهة:

١ ـ واجبنا العمل لتصحيح مفهوم عالمية الإسلام، وأنه دعوة موجهة للكافة، وليس دعوة يسعى أتباعها لفرضها بالإكراه، والقاعدة الدعوية تقوم على الحكمة والموعظة الحسنة من جهة، ومن جهة أخرى على عدم الإكراه.

٢ ـ «رسم الخط الفارق بين الإسلام، كما يفهمه ويمارسه ويتنفسه مئات الملايين من المسلمين مكونين التيار العريض للإسلام وحضارته ونظامه، وبين ما سماه الغربيون حديثاً الأصولية (Fundamentalism-Integrism)، وهو ما نسميه نحن المسلمين تيار الغلو في الدين، وهو غلو تتنوع إفرازاته السلوكية غير السوية بدءاً من العزلة عن تيار الحياة والفرار إلى التعبد بظواهر النصوص، وانتهاء إلى ممارسة صورة من القسر والعنف وإكراه الناس، وهي صورة تصطدم مباشرة بروح الإسلام»[1]، ودعاة العولمة الذين يرون في الإسلام سداً

---

(١) أبو المجد، د. أحمد كمال، **العولمة والهوية ودور الأديان، في: العولمة، =**

يمنعهم من مشروعهم يبرزون ظواهر الغلو هذه لينفروا من الإسلام وأتباعه ودوره الرسالي الإنساني الأبعاد.

٣ ـ إن التشبث بالهوية الثقافية، والتحصُّن بالحصن الثقافي هو العامل الأقوى في المواجهة، ومهمتنا أن نبرز معالم هذه الهوية الإسلامية المؤمنة، التي تقوم على قاعدة السماحة وقبول الآخر، إذا كان غير ممارس للعدوان علينا، وبالمقابل رد كل عدوان على الدين أو الثقافة أو الأرض والمقدسات، ففي مسألة القبول لا بد من التنبه لهذا الجانب. أما في مسألة الانفتاح فيفيد اقتباس هذه الفقرة التي قالها الأستاذ كمال شاتيلا، وفيها: «وإذ نفاخر بالحضارة العربية الإسلامية وعطاءاتها المميزة، الفكرية والاجتماعية والثقافية قبل المادية، فإننا لا نعتبر كل المفاهيم الغربية الديموقراطية سيئة. فالغرب في حالة ثورة تكنولوجية وعلمية متقدمة لا يسعنا إلا أن نستفيد منها، ولدى الشرق في اليابان والصين علوم إدارية وتقدم صناعي مرموق لا نملك أن نتجاهله»[1].

ويفيد كذلك أن نذكر في هذا البند ما قاله الدكتور محمد عابد الجابري: «إن حاجتنا إلى تجديد ثقافتنا وإغناء هويتنا والدفاع عن خصوصيتنا ومقاومة الغزو الكاسح الذي يمارسه، على مستوى عالمي، إعلامياً وبالتالي أيديولوجياً وثقافياً، المالكون للعلم والثقافة المسخرون لهما لهذا الغرض، لا تقل عن حاجتنا من اكتساب الأسس والأدوات التي لا بد منها لممارسة

= جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ندوة، ليبيا، سنة ١٩٩٨، ص٥٩.

(١) شاتيلا، كمال، م.س. ص١٣.

التحديث، ودخول عصر العلم والثقافة، دخول الذوات الفاعلة المستقلة، وليس دخول الموضوعات المنفعلة المسيرة»[1].

٤ ـ تشكل الأسرة المصنع الأساسي للأجيال وتكوينها الثقافي، ففي رحاب الأسرة يرضع المولود مع الحليب العقيدة والمبادئ والقيم، ويتعلم في ظلها الانتماء، أي يتعرف على الهوية الدينية والوطنية، وتأتي بعدها المدرسة لتكمل المهمة.

والملاحظ اليوم أن ثمة غزواً يحصل على قيم الأسرة الإسلامية ـ العربية في الوافد الاجتماعي، وهذا الوافد غربي ـ أميركي خطير، لأن الأسرة عنده قد تلاشت ولا جدوى من الأخذ بمفاهيمه وقيمه في هذا الباب، لذلك يكون الواجب أن يتم العمل للحفاظ على الأسرة تكويناً وقيماً وروابط.

أما المدرسة حيث يمارس التعليم بلا تربية، وإعداد الناشئة في الغالب فتحتاج منا أن نعيد النظر في أساليب التعليم لنجمع في رحابها بين تلقين المعارف وبين زرع القيم الأخلاقية والمبادئ السليمة والعقيدة الصحيحة، والتدين بلا تعصب ليكون عندنا جيل محصن عصي على مشروعات الغزو الثقافي وتحديات العولمة/ الأمركة والعولمة/ الغربية.

٥ ـ إن الولايات المتحدة ومن يتبعها يشكل ملحقاً لها يرون في الإسلام حاجزاً منيعاً يعطل عولمة يسعون إليها، لذلك يحاولون تشويه صورة الإسلام والمسلمين، ويعطيهم مادة لذلك بعض المغالين والمتطرفين.

---

(١) الجابري، د. محمد عابد، م.س. ص٣٠٧.

لذا باتت مسألة تنظيم الدعوة الإسلامية على أساس السماحة ضرورة، كما أن تعزيز الاجتهاد والتجديد في الفقه لنتمكن من استيعاب المستجدات، هذا مع التخلص من فكرة الفرقة الناجية التي يزعم بعضهم أنها المجموعة التي ينتمي إليها فتقوده إلى نظرية «شعب الله المختار»، فيدفعه ذلك إلى الاستعلاء والانعزال فيؤخذ سلوكه حجة وذريعة ضد الدين.

وفي هذا لا بد من الانفتاح على العالم كله ورفض العولمة، هذا الانفتاح الذي يحقق الاستفادة من التقنية بشرط إخضاعها لأطر استخدام مناسبة لشريعتنا، وأن نوقف حالة الانبهار التي أصابت نفراً من أبناء الأمة فبدؤوا ينقلون عن الغرب وأمريكا دون تمييز.

٦ ـ إن العولمة/ الأمركة تنشر فلسفة الاستهلاك لتحوّل الشعوب التي تغزوها، ومنها العرب والمسلمين، إلى أسواق لما تنتجه، وهذا يملي علينا أن نقنن الاستهلاك على قاعدة قرآنية جاء فيها: ﴿وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا﴾[1].

وعند ذلك الواجب أن تتحول الجهود إلى الإنفاق الإنتاجي، وعماده توظيف الأموال والثروات في مؤسسات إنتاجية تعزّز إمكانات الأمة، وتحقق الاستقلال الاقتصادي، ولا نقول الانعزال الاقتصادي.

هذا الأمر يستلزم التكامل الاقتصادي، وهنا يأتي دور السوق العربية المشتركة التي تمكننا من المواجهة في عصر العولمة والشركات العابرة للقارات، وهذه السوق قد تصبح

---

(١) سورة القصص: الآية ٧٧.

النواة والركيزة كسوق استهلاكية مشتركة لاحقاً.

٧ ـ إذا كانت ثورة الاتصالات والمواصلات قد اختصرت المسافات في طريق نقل المعلومات والمعارف، وهذا ما شجع دعاة العولمة على مشروعهم، وبالتالي نراهم قد اندفعوا ينشرون ضروباً من الثقافة الإعلامية والإعلانية لا ترعى حرمة، ولا تحترم قيماً أو فضائل.

هذا الأمر يقودنا إلى مقترح رئيسي، وهو أن نعمل لصياغة مشروع إعلامي إيماني المنطلقات؛ إنساني التطلعات بحيث يناسب دورة ثقافية تلتزم ضوابط وثوابت الشريعة. في هذه الحالة يكون الإنتاج الإعلامي حاجة ماسة لنقدم لأهل مجتمعاتنا ما يناسب حضارتهم، ولنقاوم الغزو الإعلامي الذي يسوق مشاريع جماعة العولمة، لأنه بدون تجهيز البدائل نكون قد تركنا فراغاً يمكِّن الغرب والأمريكان من تنفيذ ضرب الهوية الثقافية للأمة.

٨ ـ إن مشروع العولمة ينطلق من أطماع وتطلعات مادية أمريكية ولا أساس قيمي له ولا مثل، وهو يستفز المسيحية ويناقض قيمها تماماً، كمقاومته لقيم الإسلام، وفي محطات كثيرة يمكن التنسيق مع الفاتيكان ومع الكنائس الشرقية لمواجهة دعوات العولمة، كما حصل يوم انعقاد مؤتمر السكان في القاهرة صيف العام ١٩٩٤، حيث رفض رؤساء الكنائس المسيحية ما رفضه قادة الرأي من المسلمين.

وبذلك يكون التنسيق مفيداً في إطار مواجهة الانقلاب المادي واللاإنساني الذي تدعو له العولمة/ الأمركة والذي لا يهمه سوى المكتسبات المادية.

أمام واقع تحديات العولمة على الهوية الثقافية الإسلامية ـ العربية، وحيث الأمن الثقافي مهدد بفعل ذلك، أختم البحث بخلاصة للأستاذ توفيق حوري يقول فيها: «إن اختلاف القيم بين المسلمين وبين غيرهم في كثير من بلاد العالم أصبح مشكلة دولية تهدد الأمن الثقافي لمجتمعنا نتيجة تحوله إلى قرية كونية نتيجة استخدام وسائل الاتصالات الحديثة.

هذا الوضع الجديد الذي ألغى الحدود الجغرافية يتطلب من المسلمين وعياً بالقيم الوافدة المرفوضة شرعاً للعمل على تدارك أخطارها، كما يتطلب وعياً بالتطور التكنولوجي لتتبع نوافذ الاختراق لأمننا الثقافي، وأيضاً تتبع التطور الذي تمر فيه هذه النوافذ المعلوماتية»[1].

إننا نملك نظام القيم المؤهل لإنقاذ البشرية كلها مما تعانيه في ظل انتشار القيم المادية، وقيم الغرب والأمركة الاستعمارية، نملك قيم العدل والحرية وحقوق الإنسان، لكن أخذ الدور يحتاج لمجهود كبير لا بد من أن تتضافر فيه الجهود، وأن تقوم صيغ التكامل والتعاون بين مؤسسات المجتمع المدني ـ المؤسسات الأهلية ـ وبين الحكومات كي نرد التحديات، ونحتل المكانة المناسبة لديننا وقيمنا الحضارية، وفي ذلك مصلحة للبشرية جمعاء.

---

(١) حوري، توفيق، **الأمن الثقافي ـ مشكلة دولية**، محاضرة غير منشورة ألقاها في كلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية، بيروت، بعد ظهر الثلاثاء في ٢٧/١٠/١٩٩٨، ص٧.

الفصل الثاني

الإسلام والديمقراطية بين النظرية والتطبيق في العالم العربي المعاصر

الإسلام والديمقراطية
بين النظرية والتطبيق
في العالم العربي المعاصر

١ ـ تمهيد:

يثير مصطلح الديمقراطية إشكاليات، حال طرحه، في أي مجلس أو ميدان أو مقالة، وتدور النقاشات عندها في الوسط الإسلامي عن قبول، أو عدم قبول الديمقراطية ضمن المشروع السياسي الصالح لأي بلد عربي إسلامي.

ونجد المعترضين على استخدام كلمة ديمقراطية يذهبون بالأمر فوراً باتجاه الجذر اليوناني للكلمة، وأنها تعني «حكم الشعب بالشعب» أو «حكم الشعب»، وأن مصدر التشريع فيها هو الشعب بينما مصدر التشريع في الإسلام هو شرع الله، وبهذا تكون الديمقراطية غير مقبولة عندها، كما يقول هذا الفريق المعترض.

والأمر في جوهره يحتاج إلى دراسة متأنية لما آلت إليه الديمقراطية اليوم في النظرية والتطبيق، حيث باتت المسافة شاسعة بين المفهوم اليوناني القديم للديمقراطية وبين المفاهيم المعاصرة، وأقل ما يقال: إن الديمقراطية اليوم أصبحت

ديمقراطيات، أو قبل ذلك فإنه لم يعد موجوداً ما يسمى ديمقراطية مباشرة.

وهناك ديمقراطية على الطريقة الليبرالية الغربية، وأخرى ماركسية، وثالثة لها طابع شعبي، وهكذا يمكن أن تسنبت ديمقراطيات في كل مجتمع ودولة تكون نابعة من حضارة مجتمع المولد نظرياً أو تطبيقياً.

وما يعترض عليه قبيل من المسلمين هو الديمقراطية التي تكونت ضمن الدائرة الغربية، حيث قامت هذه الديمقراطية متلازمة مع العلمنة، وتعزيز الفردية هذا مع إعطاء الأولوية للقيم المادية وللغة الأرقام والكميات دونما اعتبار للقيم الروحية والدينية، أو لإنسانية الإنسان المستخلف في الأرض.

ولأن الديمقراطية، في النظرية والتطبيق، منهج يقدم الحلول لواقع اجتماعي واقتصادي وسياسي في مجتمع ما، فإن الأصالة ضرورة، وإذا افتقدت التجربة أصالتها واعتمدت تجربة وافدة على مجتمع معيَّن فإن النتيجة هي الفشل.

ونحن في مجتمعنا الإسلامي والعربي منه لا يمكن أن نتصوَّر نجاحاً لأية حلول ديمقراطية تمَّ استيرادها من تجارب الشعوب الأخرى، بصرف النظر عن المدارس السياسية والفكرية التي تكون مصدر هذه التجربة.

٢ ـ الشورى والديمقراطية:

إن المسلمين الذين يرفضون استخدام مصطلح الديمقراطية يواجهون في معارضتهم من منطلق اعتماد

الشورى، فهي برأيهم المصطلح القائم في نصوص الشريعة الإسلامية، أما الديمقراطية فهي وافد غربي يرى هذا الفريق أن لا ضرورة له.

وهناك فريق آخر لا يرى مانعاً من اقتباس المصطلحات، أو التجارب شرط تطويعها لقيمنا الحضارية وإخضاعها لمبادئ شريعتنا السمحاء.

ولعلَّ الوقوف على حقيقة المصطلح وضرورته توقفنا على حقيقة الأمر، فالشورى، إذا تجاوزنا الجانب اللغوي، وحاولنا تبسيط المصطلح، ليست سوى طلب آراء أهل الرأي والعلم والخبرة في قضية تقع ضمن دائرة اختصاصهم أو صلاحيتهم.

والمعلوم «أن الإسلام يوجب الشورى في جميع نواحي الحياة الاجتماعية، فلا يقتصر وجوبها على اختيار الحاكم وغير ذلك من الأمور السياسية، بل هي أساس العلاقات الاجتماعية بما في ذلك العلاقات الاقتصادية والمالية والثقافية وغيرها، والعلاقات بين الجماعات والهيئات والطوائف التي تدخل في تكوين الأمة»[1].

ولأن الشورى بهذه الأهميَّة فقد أمر الله تعالى بها: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾[2]، وفي آية أخرى وفي سورة حملت الاسم نفسه «سورة الشورى» وردت الشورى في جملة ما

---

(١) الشاوي، د. توفيق، **فقه الشورى والاستشارة**، المنصورة (مصر)، دار الوفاء، ط٢، سنة ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م، ص١٩.

(٢) سورة آل عمران: الآية ١٥٩.

يتصف ويتميَّز به المؤمنون، قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣٨﴾﴾[1].

ولأن الشورى تحقِّق الاستقرار في شبكة العلاقات الاجتماعية، وتوحِّد الجهود والطاقات، فقد وردت في الآية الكريمة هنا بين فريضة في باب العبادات هي الصلاة، والصلاة من أركان الإسلام الخمسة، وبين فريضة في باب المعاملات تحقق التكافل الاجتماعي والتضامن في أعلى مستوياته هي الزكاة، وهذه الأخيرة كذلك ركن من أركان الإسلام الخمسة، ولولا أن الشورى كمنهج عظيمة الفائدة في حياة الناس، عبادات ومعاملات، واجتماعياً لما كان موقعها في الآية الكريمة كما وردت، ولما حملت السورة بكاملها اسم الشورى.

إن الشورى ذات قيمة وأهميَّة في صنع القرار، ولذلك كان الإرشاد الإلهي بضرورة ممارسة الاستشارة قبل العزم على فعل ما، أي قبل اتخاذ القرار.

يقول الله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴿١٥٩﴾﴾[2].

فبكثير من اللين ورحابة الصدر يكون مطلوباً أن يشاور القائد مَنْ حوله، وأن يسمع ما يقولونه، وبعد ذلك يتخذ القرار المناسب ملتزماً ما أشاروا به من حيث الأغلبية. وقد مارس ذلك رسول الله ﷺ يوم أُحد، حيث أشار أكثر الصحابة

---

(١) سورة الشورى: الآية ٣٨.

(٢) سورة آل عمران: الآية ١٥٩.

بالخروج من المدينة لمحاربة المشركين خارجها، وكان رأي الأقلية غير ذلك فلبس عدة الحرب ليخرج، وعندما راجعوه رفض الاستجابة، لأنه بعد الشورى واتخاذ القرار والعزم يكون التنفيذ، ولا مكان للتردد.

لكن ما يحسن التنبيه له هو أن الشورى لا تُقبل، ولا قيمة لها إلا إذا كانت فيما يحقق مقاصد الشريعة، وأية شورى تكون حول أمر باطل، أو فاسد فهي فاسدة وباطلة.

لذلك يصح القول: «إن التشاور، أو الشورى، في الإسلام ليست هدفاً لذاتها، وإنما هي مشروعة في الإسلام كوسيلة لتحقيق العدل وتنفيذ مقاصد الشريعة ومبادئها»[1].

وعندما يرفض المسلمون الديمقراطية الليبرالية الغربية يكون ذلك لأن هذه الديمقراطية تلازمت مع العلمنة (اللادينية)، ولأنها لم تراع أية ضوابط أو مبادئ أو شريعة، ولأنها كانت سلاحاً بيد أصحاب السلطة والمال لتحقيق مقاصدهم دونما اعتبار للنتائج.

والدليل على ذلك «أننا نرى في العالم الغربي أن أكثر الدول طغياناً استعمارياً وظلماً وبغياً وعدواناً على الأمم والشعوب تطبق النظم الديمقراطية، وديمقراطيتها لم تمنعها من اتخاذ قرارات عدوانية ظالمة لاستغلال الشعوب الأخرى، واستعبادها واحتلال أقاليمها بقصد التوسع الاستعماري، ويبيحون لأنفسهم التآمر على الشعوب الصغيرة، لإثارة الفتن

---

(١) الشاوي، د. توفيق، م.س. ص٢٥.

والعداوات بينها لإضعافها وإذلالها وإخضاعها لأطماعهم. إن الديمقراطية بدون شريعة تطلق العنان لأهواء الجماعات والشعوب، وتجيز لها فرض سيطرتها دون أن تلتزم بأصول ومبادئ إلَهيَّة أصيلة ثابتة ومهيمنة تحول دون الغلو والضلال والانحراف والبغي»[1].

إن نظرة فاحصة تبيِّن لنا ذلك بما لا يقبل النقاش، فالولايات المتحدة الأمريكية، أكثر الدول تغنياً بالليبرالية الغربية هذه الأيام، لا زال يقوم التعامل فيها على التمييز البغيض بين البيض والملونين، والولايات المتحدة نفسها هي التي تستغل وتثير الفتن وتغذي الغلو والإرهاب في أكثر من منطقة، والبحث يطول لو أحببنا التفصيل، ولكن يكفي أن نرى كيف تكيل بأكثر من مكيال لجهة تطبيق قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن لنعرف حقيقة ذلك.

لذلك يكون غير مقبول عندنا، ولا مناسب لنا أن نمارس نمطاً غربياً للديمقراطية، وبالمقابل نقول: إن ديمقراطية تلتزم مبادئ سامية نابعة من شريعة الله، وتحفظ كرامة الإنسان وتقيم العدل لهي ديمقراطية مقبولة وتتعانق مع مفهوم الشورى في الإسلام. إذن ليس المرفوض الديمقراطية بالمطلق **وإنما المرفوض هو الديمقراطية الماركسية العلمانية الإلحادية، والديمقراطية الغربية العلمانية التي يستغلُّها الأمريكان والغرب من أجل تحقيق مصالحهم الاستعمارية، أما ديمقراطية تحقق الحرية السياسية والحرية الاجتماعية، وتتحرَّك ضمن خطوط**

---

(١) الشاوي، د. توفيق، م.س. ص٤١.

الضوابط الشرعية والإيمان الديني السليم فإنها ديمقراطية مطلوبة، وهي متكاملة ومنسجمة مع الشورى، كما أمر بها وأوجبها الإسلام.

٣ ـ الديمقراطية في رحاب المفاهيم الإسلامية:

إن مبادئ الإسلام الحنيف التي تضع ضوابط ومرتكزات وثوابت لأية نظرية في الفكر السياسي، وفي الممارسة السياسية الاجتماعية عموماً، لا تقبل من أحد أن يطرح مشروع دولة دينية (تيوقراطية)، ولا تقبل بالمقابل أية نظرية أو تطبيق ينطلق من مصلحة فئة أو يتبع أهواءها، وإنما الحاكم له قدراته ويحتاج لدعم الشعب ومؤسساته، كما يحتاج لنصيحة أهل العلم والرأي، وهو في الوقت نفسه، يتقبَّل المعارضة البنَّاءة كما يتقبَّل النقد والتصويب حال حصول خطأ ما.

وإذا كان نصب الإمام واختيار الجهاز الحاكم واجباً، إلا أن هؤلاء يستمدون سلطتهم من الشعب، وأن بقاءهم في السلطة مرتبط بمدى الالتزام بمقاصد الشريعة، وبمدى التوافق بين الحكَّام والمحكومين، فالحاكم بين أهل العلم والرأي هو متقدِّم بين متساوين، فهو منهم وطاعته واجبة ما أطاع الله فيهم، وما سهر على تنفيذ الدستور والتشريع المتعاقد عليه.

إن ما يبيِّن هذا الفهم للديمقراطية المتناسبة مع قيم الإسلام، الكلام الذي جاء في خطبة الخليفة الراشدي الأول أبي بكر الصديق رضي الله عنه وفيه: «أيها الناس، قد ولِّيت أمركم ولست بخيركم، ولكن قد نزِّل القرآن وسنَّ النبي ﷺ السنن فعلَّمنا، أن أكيس الكيِّس التقوى، وأن أحمق الحمق

الفجور، إن أقواكم عندي الضعيف حتى آخذ له بحقِّه، وإن أضعفكم عندي القوي حتى آخذ منه الحق، إنما أنا متبع ولست بمبتدع، فإن أحسنت فأعينوني وإن زغت فقوِّموني»[1].

إن هذا الخطاب يحمل بياناً قيِّماً في الممارسة الديمقراطية المناسبة لروح الإسلام، وإذا أردنا تحديد مفاصل وركائز مهمات وصفات القيادة منه نصل إلى ما يلي:

١ ـ الحاكم الذي ولِّي الأمر واحد من أهل الأمة، وليس شرطاً أن يكون الأفضل بينهم، وهذا يحمله على الإقرار بالفضل لسواه.

٢ ـ ضوابط العمل السياسي هي مقاصد الشريعة ومبادؤها التي وردت في القرآن الكريم وفي السنة النبوية الشريفة.

٣ ـ لا ديمقراطية بلا أخلاق، ولذلك فالخير في التقوى والتزام الفضائل، أما الفجور فهو حمق ورذيلة.

٤ ـ لا سياسة سليمة إلا بتوافر العدل وإلغاء الظلم، وهذا يستلزم أن يُعطى لكل ذي حق حقه دونما نظر للمكانة وغير ذلك.

٥ ـ الشعب له حق الرقابة، وله أن يطلب محاسبة الحاكم إن انحرف عن العدل أو عن القانون والتشريع، والحاكم يُعان ما دام ملتزماً طاعة الله، راعياً لمقاصد الشريعة ومنفذاً للقوانين والأحكام.

---

(١) ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج، **صفة الصفوة**، م١، تحقيق عبد السلام محمد هارون، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ط٢، سنة ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م، ص١٠٧، ١٠٨.

هذه القواعد المهمة، التي جاءت في خطبة أبي بكر رضي الله عنه، تحدد مقوِّمات التطبيق السياسي المطلوبة من أي حاكم، وهي كلُّها من أجل الإنسان المستخلَف في الأرض، ولا تقبل أية سياسة تنال من كرامة الإنسان أو تظلمه.

وفق هذه الأسس جعل بعض العلماء المسلمين الديمقراطية مقبولة إن هي وفَّرت هذه الشروط. يقول الدكتور منير العجلاني في تعريف الديمقراطية: «مبدأ سياسي يقوم على أساس أن الأمة وحدها هي مصدر كلِّ السلطات، وأن الفرد يجب أن يكون موفور الكرامة، مستمتعاً بكل الحرِّيات والحقوق التي كفلها له إعلان حقوق الإنسان والمواطن... إن الديمقراطية تكاد تكون مرادفة للحياة الدستورية الصحيحة، ولذلك نجد لها أشكالاً مختلفة جداً بين شعب وشعب»[1].

فالديمقراطية التي تحقق كرامة الإنسان وتلتزم قيم ديننا وحضارتنا هي تلك المقبولة، والممارسات الديمقراطية ليست واحدة، وإنما متغيرة متمايزة بين أمة وأمة، ومن الخطأ أن نرفض المصطلح لمجرَّد أن سوانا اعتمده وأعطاه مضموناً لا يناسب ما نحن عليه، والأصح أن نعتمد قاعدة: «**لهم ديمقراطياتهم ولنا ديمقراطيتنا**».

ويذهب هذا المذهب الشيخ راشد الغنوشي فيقول: «أما مضمون النظام الديمقراطي فهو الاعتراف بقيمة ذاتية للإنسان يكتسب بمقتضاها جملة من الحقوق الفعلية تضمن كرامته وحقه

---

(١) العجلاني، د. منير، **عبقرية الإسلام في أصول الحكم**، بيروت، دار النفائس، سنة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، ص٨٧.

في المشاركة الفعالة في إدارة الشؤون العامة، والقدرة على الضغط والتأثير فيهم من خلال ما يمتلكه من أدوات المشاركة، والضغط والتأثير في صنع المصير، والأمن من التعسف والاستبداد.

. . . ولا شك أن أفضل الأنظمة على الإطلاق، ذلك الذي ينبني على الاعتراف بكرامة الإنسان، ويتوفر على جملة من التقنيات التنظيمية والتربوية تكفل تلك الكرامة وتقدم ضمانات ضد الجور. . . ولا شك أن حجم المشاركة الشعبية في إدارة الشؤون العامة مقياس رئيسي في الحكم على مدى ديمقراطية نظام»[1].

إن ممارسة الديمقراطية إذن يكون في أهدافها تحقيق كرامة الإنسان، وفي مستلزماتها وجود المؤسسات والأطر الشعبية التي تستطيع ممارسة الرقابة، والضغط على الحكام لتصحيح المسارات وتصويبها، والديمقراطية لا تكون إلا مع المشاركة الشعبية في شؤون الدولة، وهذه الممارسة هي دليل على ديمقراطية نظام حكم ما.

هذه الديمقراطية يقبلها الإسلام وتنمو في رحابه، أمَّا المرفوض فهو ذلك النقل الببغاوي لتجارب الغرب أو سواه الذي يمارسه بعض المنبهرين، وإنه لخطأ جسيم اعتماد أسلوب نقل التجارب، لأن ما يصلح لأمة يجب أن ينبع من تجاربها وقيمها، وأن يلتزم مبادئ حضارتها وما تدين به، وعليه أن يعالج مشكلاتها.

---

(١) الغنوشي، الشيخ راشد، **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، سنة ١٩٩٣، ص٧٧.

لكن تحول مجتمع إلى الديمقراطية لا يكون بغير إنسان ومجتمع تتمثل فيهما الروح الديمقراطية في الذات وتجاه الآخر.

لذلك قال مالك بن نبي: «يجب أن تعالج الديمقراطية من وجهات نظر ثلاث:

١ ـ كشعور نحو الذات.
٢ ـ كشعور نحو الآخر.
٣ ـ كمجموعة للشروط المجتمعية والسياسية الضرورية لتكوين مثل هذه المشاعر عند الفرد وتسهيل ازدهارها.

فمن البديهي أن الديمقراطية لا تستطيع أن تتحقق كواقع سياسي، والمثل على ذلك كسلطة للجماهير، إذا لم تكن قد غرست في الفرد الذي يؤلف هذه الجماهير، أي إذا لم تكن موجودة في المجتمع كمجموعة من الأعراف والعادات والتقاليد»[١].

إن الإنسان الفرد هو نقطة الانطلاق لتكوين حياة ديمقراطية سليمة، هذا ما وجَّه إليه ربنا سبحانه بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾[٢].

ويتبع ذلك تأصيل قيم الديمقراطية في المجتمع في مختلف ميادين الحياة، وأن تسود العلاقات بين أهل المجتمع.

---

(١) ابن نبي، مالك، **الديمقراطية في الإسلام**: في: **الديمقراطية في العالم العربي**، ج٣، أبحاث المؤتمر الأول لعلم السياسة، ٥ ـ ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٩، منشورات الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية، ص٢٧٠.

(٢) سورة الرعد: الآية ١١.

بهذه الطريقة تسود الديمقراطية، وأمَّا التنظير وحده فلا يصنع ديمقراطية، وقد تسود الديمقراطية كقيم وقواعد بلا صياغات بقوانين مكتوبة ودستور، كما هي الحال في بريطانيا.

وإذا أردنا أن نبحث عن الديمقراطية في رحاب الإسلام نكتشف بأن الإسلام وضع الضوابط ولم يأتِ بدستور تفصيلي، بل ترك لأهل الأمة أن يجتهدوا شرط أن يلتزموا ضوابط وحدود الشريعة في ذلك.

يقول مالك بن نبي: «إن الإسلام يعطي الإنسان مرةً واحدة، قيمةً هي أرفع من كل قيمة سياسية ومجتمعية. إن الله نفسه هو الذي يمنحه هذه القيمة في القرآن: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾[1]. هذه الآية في الواقع، تؤلف نوعاً من مدخل لدستور إسلامي، مدخل يعطي هذا الدستور صفةً أعربت عنها كل النماذج الديمقراطية الأخرى. إن المفهوم الديمقراطي الإسلامي يرى في الإنسان حضور الله، أما المفاهيم الأخرى فترى فيه حضور الإنسانية والمجتمع، وهكذا نجد نموذجاً ديمقراطياً قدسياً من ناحية ونموذجاً علمانياً من ناحية أخرى.

وليس الفرق هنا في الألفاظ، بل فيما تعنيه هذه الألفاظ في الواقع، على مستوى مشاعر الكائن الإنساني نحو نفسه ونحو الآخرين.

فالإنسان الذي يحل في نفسه شرفاً إلهياً، يحسُّ بهذا الشرف في ثقل نفسه وفي ثقل الآخرين...

---

(١) سورة الإسراء: الآية ٧٠.

. . . وهكذا تغرس الديمقراطية أولاً في وعيه مع هذا التقييم الجديد لنفسه وللآخرين، تقييماً يبعث فيه المعنى الرفيع للإنسان.

. . . إن الديمقراطية الإسلامية تتميز أولاً، كما أثبتنا منذ قليل، بتحصين الإنسان ضد الميول اللاديمقراطية، تحصيناً لا تضمنه له، بصورة آليَّة، الحقوق السياسية والضمانات المجتمعية التي تمنحه إياها الديمقراطية العلمانية، هذه الديمقراطية التي قد يجد نفسه فيها مسحوقاً تحت ثقل المصالح المجمَّعة، واتحادات الشركات الكبرى، أو يجد نفسه ساحقاً للآخرين تحت ثقل دكتاتورية طبقة أو جنس»[1].

الإسلام يحصِّن الإنسان ضد اللاديمقراطية من خلال إشعاره بالكرامة بحيث لا يقبل ظلماً من أحد وبكرامة غيره بحيث لا يظلمه أو يتسلَّط عليه.

لقد جاءت نصوص قرآنية تؤصِّل هذا التحصين في نفس المسلم منها الآيات التالية:

- ﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ۚ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴿٨٣﴾﴾[2].

- ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ ۖ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ قَالُوٓا۟ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا ۚ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿٩٧﴾﴾[3].

---

(١) ابن نبي، مالك، م.س. ص٢٨٠، ٢٨٢.

(٢) سورة القصص: الآية ٨٣.

(٣) سورة النساء: الآية ٩٧.

- ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٢٤﴾﴾[1].

وهذه الآية الأخيرة تبيِّن لنا بأن عهد الله لا يناله ظالم، وبالتالي فلا ميثاق معه، ولا يصحُّ أن يستلم زمام الأمور لشعب ما، وفي هذه الآية بيان آخر هو أن الديمقراطية معيارها أن يعتمد الحاكم العدل منهجاً، ولا مانع من تداول السلطة بين أب وأولاده، أو من هم من ذريته بدليل أن الجواب لسيدنا إبراهيم عليه السلام كان محدداً بأنه من كان من ذريته ظالماً لن يكون إماماً للناس ولن ينال عهد الله، أما إذا كان من ذرية الحاكم من هم من أهل العدل والكفاية والصلاح فلا مانع من أن يكون مثل هذا الشخص في السلطة بعد والده أو أخيه. . . إلخ.

٤ ـ إشكاليات الديمقراطية في العالم العربي المعاصر:

إن العالم العربي المعاصر، كمواقع كثيرة في العالم وفي العالم الثالث خصوصاً، يعيش تحت وطأة ظروف صعبة، ويتعرَّض لتحديات عديدة تركت آثارها على الحياة السياسية فيه.

فالعالم العربي لا يزال، منذ نصف قرن، يدفع ضريبة المشروع الغربي في تسليم أرض فلسطين للحركة الصهيونية، فهذا الاحتلال لفلسطين ولأراضٍ عربية أخرى، مضافاً إليه الأطماع الإسرائيلية المعلنة أو غير المعلنة، والتحديات شبه اليومية جعلت العرب يعيشون حال الإعداد للمواجهة بمختلف أشكالها، المواجهة السياسية في المؤتمرات والمحافل الدولية،

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٢٤.

والمواجهة العسكرية، والمواجهة الإعلامية... إلخ.

والعالم العربي استقلت أقطاره تباعاً عن الاستعمار الغربي الأوروبي، لكن هذا الاستعمار، مضافاً له الولايات المتحدة الأمريكية وسواها، ترك أو صنع من جديد مواقع تمارس الغزو الثقافي والغزو الاقتصادي، وحتى الوجود العسكري عبر أساطيل أو مواقع مباشرة، بحيث لا يستطيع العربي أن يفكِّر حيال أمريكا والغرب عموماً إلاّ وهو يستحضر هذا الظلم اللاحق به من قبلهم، وهذه الأشكال من العدوان على دينه واقتصاده وثقافته وقيمه وحقوقه عموماً، وآخر ذلك أطروحة العولمة/ الأمركة، ومشروعها في المنطقة هو الشرق أوسطية الذي تريد أمريكا من خلاله وضع العدو الإسرائيلي في موقع القيادة.

ويعاني العالم العربي من صنفين من المتصدرين للعمل السياسي:

١ ـ فريق يتجه نحو الغرب الرأسمالي أو نحو الشرق الماركسي ـ هذه الأخيرة تراجعت مرحلياً ـ داعياً إلى الاستيراد الفكري، ومعتبراً أن الوصفة الجاهزة تفيد في مسألة الإصلاح السياسي، وفي تقليد التجربة الديمقراطية كما تتم في بلاد الآخرين، وهذا المذهب في الاستيراد يظن أن الحلول السياسية أشبه ما تكون بمتاع يتم استيراده ونقله في محفظة، وأن ما يصلح لمجتمع أو دولة يصلح لكل المجتمعات والدول، وكل هذه أوهام وظنون لا صدقية لها.

٢ ـ فريق آخر يريد استحضار مشروع دولة صدر الإسلام

وتجربتها في عصر النبوة والخلافة الراشدة. وإذا كان من المسلَّم به أن تستحضر ثوابت هذه التجربة وروحيتها العامة في إرساء أسس العدل وحفظ كرامة الإنسان وحقوقه، وضمان حرياته العامة، من حرية المعتقد إلى حرمة المسكن إلى حرية العمل والانتقال وإبداء الرأي، إلاّ أن الإشكالية عند هذا الفريق في رفض كل جديد، حتى المصطلحات والمفردات، بحجة أنه لم يتم استخدامها، كما أن هذا الفريق يسقط قاعدة: «تبدل الأحكام بتبدل الأزمان»، ويهمل التراث الفكري والتطبيقي في العصور اللاحقة بعد صدر الإسلام حتى يومنا هذا.

وإذا انتقلنا إلى الحالة العامة في الأمة العربية لجهة إشكاليات الديمقراطية نجد أن كل الدول العربية قد وضعت دساتير وتشريعات، والغالبية منها تنص على أن الإسلام هو المصدر الأول للتشريع في الدولة.

وهنا تجدر الملاحظة بأن ذلك لا يسيء لغير المسلمين، أي للمسيحيين العرب، فالإسلام دين وحضارة للمسلمين العرب، وحضارة للمسيحيين العرب، وفي ظل الأوضاع السائدة فإن قوانين الأحوال الشخصية متروكة للقيادات الدينية، ولا تجاوز ضد أحد.

إن الإشكاليات في الديمقراطية في العالم العربي المعاصر هي غالباً في التطبيق، ويمكن أن نحدد هذه الإشكاليات بما يلي:

١ ـ إن نسبة الأمية مرتفعة نسبياً في الوطن العربي، وكذلك الجهل السياسي، ومؤسسات التوعية قليلة قياساً مع

مجموع السكان، وهذا أمر لا يساعد على ممارسة حياة سياسية سليمة، وهذا ما يولد أزمة فيحمل على القول: «إن حالة التخلف الاجتماعي والثقافي، وسيادة الأمية في معظم أقطار الوطن العربي، وبالذات لدى الطبقات الشعبية من عمال وفلاحين، تقدم أرضية خصبة لهذه الأزمة، لأن هذه الحالة تجعل سواد الشعب العربي خارج العملية السياسية، وتسهل على القوى الحاكمة عملية تزييف الديمقراطية، فكلُّنا يعرف كم من مرة قامت فيها هذه القوى الشعبية، في الكثير من الأجزاء العربية، بانتخاب أفراد ومجموعات لا تنتمي إليها ولا تمثلها، بل تعمل ضد مصالحها بسبب انعدام الوعي أو الخوف على لقمة العيش»[1].

فالتخلف وقلة الوعي مع فقدان الحرية الاجتماعية وحرية رغيف الخبز ساعدت على تزوير الانتخابات والتلاعب بالأصوات في انتخابات كثيرة.

٢ ـ إن قبيلاً من المتصدرين للعمل الحزبي أو الإصلاحي في الوطن العربي، ومنذ قرن من الزمن حتى الآن، أصيب بالانبهار بالوافد الأوروبي والأمريكي، وهذا الوافد كان ليبرالياً علمانياً، لذلك بعدت به الشقَّة عن قيم الأمة وحضارتها، مع الإشارة إلى أن الأرض العربية هي مهد رسالات السماء وخاتمها الإسلام.

---

(١) الناصر، د. خالد، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، في: **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، مجموعة باحثين، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، سنة ١٩٨٦، ص٤٨.

هذا ما دفع أحد المعاصرين العرب إلى القول: «إنه من الواجب استبعاد شعار العلمانية من قاموس الفكر العربي وتعويضه بشعاري الديمقراطية والعقلانية، فهما اللذان يعدان تعبيراً مطابقاً عن حاجات المجتمع العربي: الديمقراطية تعني نفس الحقوق، حقوق الأفراد وحقوق الجماعات، والعقلانية تعني الصدور في الممارسة السياسية عن العقل ومعايير المنطقية والأخلاقية، وليس عن الهوى والتعصب وتقلبات المزاج.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنه لا الديمقراطية، ولا العقلانية، تعنيان، بصورة من الصور، استبعاد الإسلام. كلا، إن الأخذ بالمعطيات الموضوعية وحدها يقتضي منا القول إنه إذا كان العرب هم مادة الإسلام حقاً فإن الإسلام هو روح العرب. ومن هنا ضرورة اعتبار الإسلام مقوماً أساسياً للوجود العربي: الإسلام الروحي بالنسبة للعرب المسلمين، والإسلام الحضاري بالنسبة للعرب جميعاً مسلمين وغير مسلمين»[1].

٣ ـ إن عدداً غير قليل من أصحاب الاختصاص وحملة الشهادات العليا، ولا أدري إذا كان صحيحاً أن نسميهم المثقفين، قد أهملوا واجبهم الحضاري المتمثل في توظيف جهودهم من أجل تطوير وإنماء مرتكزات التقدم في الأمة، وفي مقدمها التنمية البشرية، أي بذل الجهد من أجل الإنسان، لأن الرأسمال البشري هو الرأسمال الأول والأكثر أهمية في المجتمع.

---

(١) الجابري، د. محمد عابد، **الدين والدولة وتطبيق الشريعة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، سنة ١٩٩٦، ص١١٣، ١١٤.

وتتمحور أمراض هؤلاء المثقفين فيما يلي[1]:

أ ـ الجنوح باتجاه الغرب والنقل عنه دون مراعاة لخصائص الأمة الحضارية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن فريقاً آخر رفض أي أخذ تحت شعار الأصالة، وكلا الفريقين مردود فعله خطر.

ب ـ عزلة عدد من أصحاب الشهادات بسبب مغالاتهم في الأكاديمية، حيث تراهم يعكفون على الكتب في الغرف المغلقة، ولا يتفاعلون مع المجتمع ليتفهموا الواقع تمهيداً لصياغة الحلول المقترحة لأزماتهم، وقبيل من هؤلاء يتعالى على الناس فيجعله ذلك بعيداً منهم.

جـ ـ هناك عدد من هؤلاء ينكبُّ على مصالحه الخاصة، ويوظف طاقاته من أجل ما يأمل به من مكاسب مادية، وهذا دفع لأن يصبح بعضهم موظفاً عند قوى تكيد للأمة، يسوِّق لها مفاهيمها مقابل أجر مدفوع، وبعض آخر وظف طاقاته في خدمة حاكم، أو واحد من أصحاب النفوذ، وأصبح بوقاً يردد ما يُطلب منه، والأصل أن يعتمد قاعدة: «الدين النصيحة»، أي أن يبيِّن للحاكم الحقيقة، لا أن يغش ويدلِّس ويشوِّه الحقائق من أجل كسب رخيص.

د ـ ومن أمراض عدد من أصحاب الشهادات أنه يحسب نفسه فوق الانتظام في مؤسسات للعمل السياسي أو الاجتماعي، فتتعزز عنده فردية قاتلة تنأى به عن الناس والواقع، فتخلو الساحة حينها للجهلة وتتفاقم المشكلة.

---

(١) يراجع: الناصر، د. خالد، م.س. ص٥٠، ٥١.

إن الواقع يقتضي أن يتصدى أصحاب الأقلام وأهل الرأي للعمل العام ملتزمين قضايا أمتهم، وأن يوظفوا طاقاتهم في النصح والتوعية داخل المجتمع، والمواجهة لحالات الغزو والعدوان الآتية من الخارج.

٤ ـ يضاف إلى ما سبق إشكالية أخرى هي إشكالية الجمع بين السلطات، لأن الديمقراطية لا تقوم بشكل سليم إلا على قاعدة عدم الجمع بين السلطات في يد حاكم أو هيئة واحدة، ولم أقل الفصل بين السلطات لأن الفصل غير ممكن بحكم التكامل في الحالة القيادية بين السلطات وأعضاء مجالس الحكم، لكن المطلوب هو عدم الجمع.

فالجمع بين السلطات يسهل التلاعب بالقوانين، كما أنه يجيِّر القضاء لصالح أصحاب النفوذ، ويقود ذلك إلى الكبت وإلغاء المعارضة التي تشكل دور الرقيب لتحسين الأداء الحكومي.

لذلك يكون المطلوب من النظام الديمقراطي «أن يكفل عدم الجمع بين كلٍّ من السلطات التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية. وعليه لتحقيق ذلك أن يبيِّن اختصاصات كل مؤسسة من المؤسسات المناط بها أداء سلطة من سلطات الدولة الثلاث، وعلى الدستور أن يحدد اختصاصات الحكومة والمجالس النيابية وهيئات القضاء»[1]، لذلك «اقتضى نظام الحكم الديمقراطي أن يقوم الدستور بمنع الجمع بين

---

(١) الكواري، د. علي خليفة، **مفهوم الديمقراطية المعاصر: المبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي**، في: المستقبل العربي، بيروت، السنة ١٦، العدد ١٧٣، تموز/يوليو ١٩٩٣، ص٥٥.

السلطات، وبرزت قناعة الديمقراطيين بضرورة قيام الدستور الديمقراطي بإيجاد مؤسسات تكفل عدم إلحاق سلطة بأخرى، أو منع سلطة لسلطة أخرى من أداء اختصاصاتها»[1].

٥ ـ إن موضوع تداول السلطة، وتالياً شكلية الانتخابات، من الأزمات التي تصيب الحياة الديمقراطية في الوطن العربي وفي دول كثيرة في العالم، مع العلم بأن الأصل أن الدولة الديمقراطية دولة عمادها المؤسسات التي تتمتع عادة بشخصية معنوية منفصلة عن الحاكم، كما أن تداول السلطة مبدأ يؤكد احترام حق أهل المجتمع في الاختيار الحر، كما أنه يضمن الحريات العامة ويحفظ التعدد أو التنوع السياسي والفكري، طبعاً ضمن إطار الوحدة الوطنية.

تداول السلطة مدخله الانتخابات، ولا حياة ديمقراطية بلا انتخابات حرةٍ ونزيهة وسليمة. قال أحد المعاصرين العرب: «إذا كان الحكم الديمقراطي هو الحكم الذي يستند إلى الإرادة العامة للشعب، فإن أهم طرق التعبير عن هذه الإرادة، هو الانتخاب، لذلك قيل في تعريف الديمقراطية، إنه ذلك النظام الذي يقوم فيه الشعب باختيار حكامه عن طريق الانتخاب.

ومن هنا كان الارتباط الوثيق بين المبدأ الديمقراطي والانتخاب، حتى قيل إنه لا قيام للديمقراطية ما لم يكن الانتخاب فيها هو الوسيلة لاختيار السلطات»[2].

---

(١) الكواري، د. علي خليفة، م.س. ص٥٦.

(٢) الأنصاري، د. عبد الحميد إسماعيل، **الشورى وأثرها في الديمقراطية**، بيروت ـ صيدا، المكتبة العصرية، ط٢، بدون تاريخ، ص٣٨١.

إن ترسيخ المؤسسات الدستورية وعدم الجمع بين السلطات، مع اعتماد دستور محترم من قبل الجميع حكاماً ومحكومين، كل ذلك يشكل ضمانات تزيل المخاوف، وعندها لا يكون مبرراً لمسألة أزمة تداول السلطة وعدم الجمع بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

٦ ـ الدستور عماد النظام الديمقراطي، وهو أشبه ما يكون بعقد ينطلق من واقع البلد ويراعي الظروف والخصائص، كما أنه من واجب المشترعين أن ينطلقوا مما يدين به الناس، وأن يحترموا ويلتزموا ما جاء في الشريعة السماوية لا أن يعطلوا ذلك ويستوردوا استيراداً عشوائياً بلا دراية.

والدستور، الذي يشكّل صمام أمان الديمقراطية، يجب أن يحمي الحقوق والحريات العامة، وأن يضبط سلطة الدولة ويرسخ دولة المؤسسات، مع عدم الجمع بين السلطات، هذا مع التزام الجميع به حكاماً ومحكومين، لأنه لا معنى ولا جدوى من دستور لا يحترمه أهل البلد. والإشكالية في البلاد العربية، كما في دول كثيرة، أن بعض الصياغات الدستورية مستوردة ولا تلبي الحاجة، أو أنها تخالف قيم الأمة الدينية والحضارية، ومن جهة أخرى نجد أصحاب النفوذ والسلطة يعملون أحياناً على تعطيل الدستور أو بعض مواده وبنوده تحقيقاً لمصلحة شخصية دونما احترام لحقوق الناس أو للدستور الواجب التزامه لا تعطيله.

٧ ـ إن ظاهرة التطرف الديني التي ولّدت عصبيات صنعتها بعض الحركات باسم الإسلام، وقد أعطت لنفسها حق

مقاضاة الناس والحكم على إيمانهم وتدينهم، ووصل الأمر بها إلى التكفير أو إلى إباحة واستباحة الدماء والحرمات، وظواهر ذلك ماثلة أمامنا. إن هذه الظواهر فوق أنها تسيء للإسلام الحنيف فإنها تعطل الحريات العامة وتتعدى على حقوق الإنسان، وتنتج حالات من الفوضى والصراعات مع قوى شعبية، أو مع الحكام والحكومات، وكل ذلك يصب في غير مصلحة الحياة الديمقراطية السليمة.

وقد قال أحد المعاصرين العرب في ذلك عن هذه القوى التي تنسب نفسها وأعمالها للإسلام بأنها: «تشوِّه وجهه الإنساني، وتستخدم العنف داخل الأوطان وضد الأبرياء، وتسعى لتفجير الوحدات الوطنية، في وقت يركز فيه الأعداء على تقسيم الكيانات العربية. إن محاولة احتكار الإسلام من جانب المتطرفين وتكفيرهم للمجتمع، ومحاولة فرض مواقفهم بالقوة على الآخرين لا يخدم الإسلام، ولكنه يشوِّه الإسلام ويقسِّم الشعب ويضعف دوره الجامع، وفي ذلك خدمة كبرى لأعداء العرب والمسلمين»[1].

وإذا كانت العلمانية لا تتناسب في أي طرح سياسي ديمقراطي مع الواقع العربي، كذلك القول بالنسبة للتطرف والغلو في الدين فإنه لا يناسب الإسلام ولا الحياة السياسية الديمقراطية في الأمة العربية.

٨ ـ إن اتخاذ القرار في كثير من الدول العربية يقتصر

---

(١) شاتيلا، كمال، **التضامن العربي: لماذا تراجع وكيف يُستعاد؟**، بيروت، المركز الوطني للدراسات والنشر، بدون تاريخ، ص٩، ١٠.

على قلة ممن هم في الموقع المسؤول والقائمين بأمر السلطة، ولا يتجاوزه إلى إطار الشورى التي يشترك فيها أهل الاختصاص في الموضوع، أو مؤسسات المجتمع المدني التي سيقع على عاتقها غالباً أمر التنفيذ، أو على الأقل ستسهم فيه، وهذا يجعل القرار أحياناً معبراً عن حالة أنانية أو عصبية، أو عن مصالح ضيّقة، ولا يتخذ طابع الإحاطة بمصلحة المجتمع ككل.

إن تعطيل دور المؤسسات في عمليات اتخاذ القرارات، أو أحياناً تجميد أو إلغاء المؤسسات نفسها يترك آثاراً سلبية على واقع المشاركة السياسية من قبل السواد الأغلب من الشعب، ويكون ذلك بالتالي إضعافاً للديمقراطية.

ولأن الشورى والمشاركة لا تتمان فإن التوافق بين الحكام والشعب، أو بين المؤسسات الحكومية والمؤسسات الأهلية يُفتقد، وعندها يبدأ الخلل، وتحصل الإساءة للحياة الديمقراطية السليمة.

٩ ـ إن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين ولأراضٍ عربية أخرى، والصراع العربي ـ الإسرائيلي الذي مضى عليه نصف قرن، وسيستمر حتى تحرير الأرض والمقدسات، واسترداد الحقوق العربية، وحق الفلسطينيين في أرضهم ودولتهم، يترك انعكاسات على الحياة السياسية حيث أن إدارة الصراع عسكرياً، أو في ميادين أخرى تتفاوت النظرة إليها من موقع قيادي لآخر، ومن مؤسسة أو تيار إلى آخر مما يولّد صراعات واستخدامات للعنف إما من قِبَل الحكام أو من قِبَل بعض الحركات، فيؤدي ذلك إلى غير المفيد في تأسيس حياة ديمقراطية سليمة.

والأمر نفسه يقال عن حالات الغزو والاغتصاب للحقوق الذي تمارسه بعض القوى الاستعمارية الغربية وفي مقدمتها أمريكا، وهو عدوان يطال الدين والثقافة والاقتصاد والقيم والأرض والبحر والمواقع كافة، تحت ستار ومزاعم العولمة والنظام العالمي الجديد وما شابه ذلك من تسميات، وهذا يقود كذلك إلى أعمال لمقاومة هذا الاستعمار، وهنا نصل مجدداً إلى تفاوت النظرة وأساليب المواجهة والمقاومة فينتج ذلك حالات لا ديمقراطية في التعاطي بين الحكومات والحركات والمؤسسات الأهلية والقطاعات الشعبية.

ويقول بعضهم: **لن تستقيم حياة ديمقراطية إلا بعد طرد الأجنبي وتحقيق التحرير الكامل وبعد تحقيق الاستقلال بكل جوانبه السياسية والثقافية والاقتصادية، عندها يكون ممكناً أن يؤسس العرب لديمقراطية سليمة لأنه من غير الممكن أن تقوم ديمقراطية سياسية أو اجتماعية مع بقاء الاغتصاب والاحتلال والاستعمار من قبل العدو الإسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية وسائر القوى والدول الأجنبية.**

وهذا قول مردود لأن الحياة الديمقراطية السليمة، ومناخ الحريات هو الذي يجعل الأحرار قادرين على صناعة التحرر، وعلى طرد المغتصب، أما تعطيل الحياة الديمقراطية فإنه يعطل الطاقات، ويؤسس لعدم استقرار ينعكس سلبية في سلوك بعض أبناء المجتمع، أو تزلفاً وانتهازية عند قبيل آخر، وهذا مفسد للحياة السياسية.

الديمقراطية والحرية وسيادة العدل، كلها مرتكزات تؤسس لمجتمع متكامل الجهود من أجل تحقيق الأهداف المنشودة، وفي مقدمتها تحرير الأرض والمقدسات.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب:

١ - ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج، **صفة الصفوة**، م١، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ط٢، سنة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٢ - الأنصاري، الدكتور عبد الحميد إسماعيل، **الشورى وأثرها في الديمقراطية**، بيروت - صيدا، المكتبة العصرية، ط٢، بدون تاريخ.

٣ - بريجنسكي، زبغنيو، **الفوضى - الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين**، ترجمة مالك فاضل البديري، عمّان، الأهلية للنشر والتوزيع، سنة ١٩٩٨.

٤ - بيترمان، هانس، وشومان، هارالد، **فخُّ العولمة**، ترجمة الدكتور عدنان عباس علي، مراجعة وتقديم الأستاذ الدكتور رمزي زكي، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٨٣، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨.

٥ - الجابري، الدكتور محمد عابد، **الدين والدولة وتطبيق الشريعة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، سنة ١٩٩٦.

٦ - شاتيلا، كمال، **التضامن العربي: لماذا تراجع وكيف يُستعاد؟**، بيروت، المركز الوطني للدراسات والنشر، بدون تاريخ.

٧ - شاتيلا، كمال، **العرب والتحديات الدولية والشرق أوسطية**، بيروت، المركز الوطني للدراسات والنشر، ط١، سنة ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٨ ـ العجلاني، الدكتور منير، **عبقرية الإسلام في أصول الحكم**، بيروت، دار النفائس، سنة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
٩ ـ الغنوشي، الشيخ راشد، **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، سنة ١٩٩٣.
١٠ ـ الشاوي، الدكتور توفيق، **فقه الشورى والاستشارة**، المنصورة، مصر، دار الوفاء، ط٢، سنة ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.
١١ ـ فوكوياما، فرانسيس، **نهاية التاريخ**، ترجمة وتعليق الدكتور حسين الشيخ، بيروت، دار العلوم العربية، ط١، سنة ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.
١٢ ـ كينيدي، بول، **الاستعداد للقرن الحادي والعشرين**، ترجمة محمد عبد القادر، وغازي مسعود، عمّان، دار الشروق، سنة ١٩٩٣.
١٣ ـ كينيدي، بول، **نشوء وسقوط القوى العظمى**، ترجمة مالك البديري، عمّان، الأهلية للنشر والتوزيع، ط٢، سنة ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.
١٤ ـ هنتنجتون، صامويل، **صدام الحضارات**، ترجمة طلعت الشايب، تقديم الدكتور صلاح قنصوة، القاهرة، دار سطور، سنة ١٩٩٧.

ثانياً: كتب لمجموعة باحثين:

١٥ ـ **الديمقراطية في العالم العربي**، ج٣، أبحاث المؤتمر الأول للعلوم السياسية (٥ ـ ٦) تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩، منشورات الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية.
١٦ ـ **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، سنة ١٩٨٦.
١٧ ـ **العولمة**، ندوة، ليبيا، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، سنة ١٩٩٨.

١٨ ـ **العرب والعولمة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، سنة ١٩٩٨.

ثالثاً: أبحاث:

١٩ ـ باشا، الدكتور أحمد فؤاد، **التقدم العلمي في ظل العولمة والنموذج الإسلامي وتفاعل الحضارات**، بحث قدّم للمؤتمر العاشر للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، (٢ ـ ٥)/ ٧/ ١٩٩٨.

٢٠ ـ حوري، توفيق، **الأمن الثقافي ـ مشكلة دولية**، محاضرة أُلقيت في كلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية، بيروت، في ٢٧/ ١٠/ ١٩٩٨.

٢١ ـ شمس الدين، الإمام محمد مهدي، **موقف الإسلام من العولمة في المجال الثقافي والسياسي**، بحث قدُم للمؤتمر العاشر للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، (٢ ـ ٥)/ ٧/ ١٩٩٨.

رابعاً: الدوريات:

٢٢ ـ **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، العدد ١٩٤، نيسان/ إبريل ١٩٩٥.

٢٣ ـ **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، العدد ١٧٣، تموز/ يوليو ١٩٩٣.

٢٤ ـ **جريدة السفير**، بيروت، في ٣/ ٩/ ١٩٩٨.

٢٥ ـ **جريدة السفير**، بيروت، في ١١/ ٩/ ١٩٩٨.

٢٦ ـ **جريدة الشرق**، بيروت، في ٢٨/ ٨/ ١٩٩٨.

٢٧ ـ **جريدة النهار**، بيروت، في ٢٤/ ٨/ ١٩٩٨.

٢٨ ـ **ملحق جريدة النهار الشهري**، تموز/ يوليو ١٩٩٨.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الإهداء	٥
المقدمة	٧
الفصل الأول: العولمة وتحدياتها على الهوية الثقافية	١١
١ ـ تمهيد:	١٣
٢ ـ بين العالمية والعَوْلَمَة:	١٥
٣ ـ العولمة مشروع أمركة:	٢٢
٤ ـ نماذج من تحديات العولمة بشأن الهوية الثقافية:	٢٨
٥ ـ هل تستطيع الولايات المتحدة أن تحقق مشروع العولمة؟ ..	٣٧
٦ ـ مقترحات على طريق مواجهة العولمة/ الأمركة:	٤٨
الفصل الثاني: الإسلام والديمقراطية بين النظرية والتطبيق في العالم العربي المعاصر	٥٧
١ ـ تمهيد:	٥٩
٢ ـ الشورى والديمقراطية:	٦٠
٣ ـ الديمقراطية في رحاب المفاهيم الإسلامية:	٦٥
٤ ـ إشكاليات الديمقراطية في العالم العربي المعاصر:	٧٢
المصادر والمراجع	٨٥
الفهرس	٨٨

رقم: 2000 - 376

"العَوْلَمة" مصطلح برَّاق جديد يُطرح في سوق السياسة الدولية. ومع أنه لا يزال غير واضح المعالم، فإن ما يُفهم منه أنه طريقة جديدة ابتكرتها الولايات المتحدة الأميركية للسيطرة على العالم، وامتصاص خيراته، وفرض مفاهيمها الثقافية والاجتماعية عليه.

في هذا الكتاب يوضح المؤلف مضامين "شعار العولمة" ويبيِّن مخاطر السير في هذا المشروع، معتمداً على أقوال منظري "العولمة" الأميركيين والغربيين، ودعواتهم إلى طمس الهوية الثقافية العربية والإسلامية خصوصاً، والشرقية عموماً. ويضرب أمثلة لذلك ما تنتجه "هوليوود" من أفلام تشوِّه وجه العروبة والإسلام. ويبحث في فرص نجاح "العولمة" وطرائق النجاة من ويلاتها. ويرى أن استمرار العالم وحيد القطب من المستحيلات، وبخاصة أن ما تتمتع به دول الشمال إنما هو ثروات شعوب الجنوب.

وإغناء للبحث، وللارتباط الوثيق بين الديمقراطية ـ بالمفهوم الغربي ـ والعولمة، تحدَّث في الفصل الثاني عن "الإسلام والديمقراطية بين النظرية والتطبيق في العالم العربي المعاصر" وبيَّن إشكالياتها، وكيف ان كثيراً من المثقفين يروِّجون لأفكار سقيمة، مقابل مكاسب مادية رخيصة، فغدوا بؤر فساد بدل أن يكونوا منارات توجيه وتثقيف، وطليعة نهضة منتظرة.

الناشر